



"دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحدّ من الفساد الإداري والمالي في الشركات
المساهمة العامة الأردنية"

**(The Role Of Forensic Accounting In Limiting Administrative And
Financial Corruption In the Jordanian Listed Companies)**

إعداد الطالب :

أحمد عبدالحميد عيد الرعود

الرقم الجامعي : Z00915

إشراف :

الدكتور هيثم إدريس المبيضين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الإسرائ

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

عمان - الأردن

أيار / 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

"فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ

وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

صدق الله العظيم

(سورة طه : آية 114)

جامعة الإسراء

التفويض

أنا الطالب احمد عبد الحميد عيد الرعود أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو الشركات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية الموسومة بعنوان "دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية" عند طلبهم وحسب التعليمات النافذة بالجامعة.

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٨/٥/٢٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

وأجيزت بتاريخ :

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة	الاسم
	رئيساً ومشرفاً	الدكتور هيثم ادريس المبيضين
	مناقشاً داخلياً	الدكتور شاهر فلاح العرود
	مناقشاً خارجياً	الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة

نموذج إقرار

لقد قمت بمراجعة رسالة الطالب أحمد عبد الحميد عيد الرعود بعنوان: "دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحدّ من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية" وأصبحت سليمة من الناحية اللغوية.

الإسم : محمد عوض السعود

الرتبة الأكاديمية : أستاذ مساعد

الجامعة : جامعة العلوم الإسلامية

التوقيع : محمد السعود

التاريخ : ٢٧ / ٥ / ٢٠٢٠

الإهداء

إلى حبيبي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المعلم الذي أرشدنا إلى الهداية والنجاة

ورضى الرحمن

وأمي التي قدّمت كل شيء من غير منّة وأعجز عن إيفائها حقها بشيءٍ فأسال الله

ان يطيل ويبارك في عمرها بالصحة والعافية والرضى

وأرواح أضاءت عتات وأغاثت لهفات (أبي وأختي) فأسال الله لهما الرحمة والمغفرة

والفردوس الأعلى

وشريكة حياتي ونجاحي وسعادتي (زوجتي العزيزة) فأسال الله أن يحفظها

وأبنائي (محمد و ميس و عبد الحميد و يوسف) أسال الله لهم الحفظ والصلاح

والتوفيق والسعادة

و إخوتي وأخواتي أطل الله في أعمارهم وبارك في صحتهم

ومشرفي (الدكتور هيثم المبيضين) المعلم الداعم المربي أسال الله أن ينفع به

وإلى كل شخص قدم لي يد العون والمساعدة والأسرة التعليمية والإدارية في جامعة

الاسراء العريقة أهدي هذا العمل المتواضع

سائلاً الله عز وجل أن ينفعني بما علمني ويزدني وينفعكم به

اللهم آمين

الباحث : أحمد عبد الحميد عيد الرعود

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد.

فإنني أشكر الله تعالى المنان على توفيقني بإتمام هذه الرسالة، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي ومشرفي الدكتور هيثم إدريس المبيضين، الذي كان عوناً لي في كل مراحل إعداد الرسالة ولم يدخر جهداً في توجيهي ونصحي وإرشادي. كما وأشكر أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائهم بملاحظاتهم المهمة.

والشكر الموصول إلى جامعة الإسراء ممثلةً برئيسها أ. د أحمد النصيرات وعميد كلية الأعمال الأستاذ الدكتور بلال السكارنة / ورئيس قسم المحاسبة الدكتور محمد حسن مخلوف وكافة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة. وأخيراً أتقدم بالشكر إلى كل الذين تفضلوا علي بالاهتمام والدعم المعنوي خلال فترة دراستي جزاهم الله عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	العنوان	أ
	الآية القرآنية	ب
	تفويض	ج
	قرار لجنة المناقشة	د
	نموذج إقرار السلامة اللغوية	هـ
	الإهداء	و
	الشكر والتقدير	ز
	قائمة المحتويات	ح
	قائمة الجداول	ل
	قائمة الملاحق	م
	الملخص باللغة العربية	ن
	الفصل الاول: الإطار العام للدراسة	1
1-1	المقدمة	2
2-1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
3-1	أهمية الدراسة	5
4-1	أهداف الدراسة	5
5-1	رضيات الدراسة	6
6-1	أنموذج الدراسة	7
7-1	التعريفات الإجرائية	7
8-1	مصادر الدراسة	8
9-1	حدود الدراسة	8

8	محددات الدراسة	10-1
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
10	المبحث الاول : المحاسبة القضائية	
10	مراحل تطور المحاسبة القضائية	1-1-2
11	مفهوم المحاسبة القضائية	2-1-2
12	أسباب ظهور المحاسبة القضائية	3-1-2
14	منافع المحاسبة القضائية	4-1-2
15	أهداف المحاسبة القضائية	5-1-2
16	مجالات ومتطلبات المحاسبة القضائية	6-1-2
20	المحاسب القضائي (رخصة المزاولة، المهارات، المؤهلات)	7-1-2
23	استقلالية المحاسب القضائي	8-1-2
28	أساليب المحاسبة القضائية	9-1-2
31	خدمات المحاسبة القضائية	10-1-2
32	إجراءات المحاسبة القضائية	11-1-2
32	المحاسبة القضائية وأزمة فيروس كورونا	12-1-2
35	المبحث الثاني : الفساد الإداري والمالي :	
36	المقدمة	1-2-2
36	مفهوم الفساد	2-2-2
37	عناصر الفساد	3-2-2
38	أنواع الفساد	4-2-2
40	الفساد الإداري والمالي	5-2-2
40	أسباب ظهور الفساد الإداري والمالي	6-2-2
44	أهمية الحد من الفساد الإداري والمالي	7-2-2

47	مكافحة الفساد الإداري والمالي في القطاع الخاص	8-2-2
47	أخطر أفعال الفساد الإداري والمالي	9-2-2
55	المبحث الثالث : آليات وإجراءات المحاسبة القضائية للحد من الفساد	
56	آليات المحاسبة القضائية للحد من الفساد	1-3-2
57	إجراءات المحاسب القضائي كشف حالات الفساد وتحديد الجهة	2-3-2
58	المبحث الرابع : الدراسات السابقة	
59	الدراسات العربية	1-4-2
68	الدراسات الأجنبية	2-4-2
73	مميزات الدراسة	3-4-2
74	الفصل الثالث : منهجية الدراسة	
75	تمهيد	1-3
75	منهج البحث	2-3
75	مصادر بيانات الدراسة	3-3
76	أداة الدراسة	4-3
77	مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة وعينة الدراسة	5-3
77	خصائص عينة الدراسة	6-3
80	إختبار الصدق والثبات	7-3
81	الأساليب الإحصائية المستخدمة	8-3
83	الفصل الرابع : النتائج والمناقشة	
84	تمهيد	1-4
84	الإجابة على أسئلة الدراسة	2-4
89	وصف الفساد الإداري والمالي	3-4
90	نتائج إختبار نموذج الدراسة	4-4
92	نتائج إختبار الفرضيات	5-4

97	الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات	
97	تمهيد	1-5
97	النتائج	2-5
97	مناقشة نتائج متغيرات الدراسة	1-2-5
99	مناقشة نتائج فرضيات الدراسة	2-2-5
99	توصيات الدراسة	3-5
101	الفصل السادس : المصادر والمراجع	
102	المراجع باللغة العربية	1-6
106	المراجع باللغة الإنجليزية	2-6
115	المستخلص باللغة الإنجليزية	

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1-2	الفرق بين المحاسب القضائي والمدقق المالي (المحاسب القانوني)	27
2-2	التمييز بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية	28
1-3	مقياس ليكرت الخماسي (Five-Item Likert Scale)	76
2-3	النوع الإجتماعي لأفراد العينة	77
3-3	الفئات العمرية لأفراد العينة	78
4-3	المستوى التعليمي لأفراد العينة	78
5-3	سنوات الخبرة لأفراد العينة	79
6-3	المسمى الوظيفي لأفراد العينة	79
7-3	إختبار الثبات لأداة الدراسة	81
1-4	درجات الأهمية النسبية للفقرات	84
2-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لفقرات البعد الاول	85
3-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لفقرات البعد الثاني	86
4-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لفقرات البعد الثالث	87
5-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لفقرات المتغير التابع (الفساد الإداري والمالي)	89
6-4	نتائج إختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد	91
7-4	نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد	91
8-4	نتائج إختبار الفرضية الاولى	93

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
94	نتائج إختبار الفرضية الثانية	9-4
96	نتائج إختبار الفرضية الثالثة	10-4

الصفحة	قائمة الملاحق	رقم الملحق
109	أداة الدراسة : الاستبانة	1
114	قائمة بإسماء محكمي أداة الدراسة	2

المستخلص

دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحدّ من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية

إعداد الطالب : أحمد عبدالحميد عيد الرعود

أشرف عليها : الدكتور هيثم إدريس المبيضين

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحدّ من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من حيث التعرف على أهمية ومنافع تطبيق المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة في الأردن من وجهة نظر عينة الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة موجهة إلى العاملين في دوائر المالية والتدقيق والرقابة في تلك الشركات المبحوثة، وقد تم توزيع (180) استبانة، وتم استرداد (170) استبانة، وتم استبعاد (2) استبانة بسبب عدم اكتمال إجابة المبحوثين عليها، وحيث بلغت الاستبانات الخاضعة للتحليل (168) استبانة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، كما تم استخدام عدة أساليب إحصائية تتناسب مع الدراسة من خلال برنامج (SPSS) الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية.

أظهرت نتائج الدراسة أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تطبيق المحاسبة القضائية (مهارات المحاسب القضائي، تشريعات المحاسبة القضائية، استقلالية المحاسب القضائي) في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة في الأردن، حيث حصلت مهارات المحاسب القضائي على أعلى درجة في حين جاءت استقلالية المحاسب القضائي أقل الأبعاد معنوية.

واوصت الدراسة بزيادة التركيز على دعم مهارات موظفي الشركات المساهمة العامة من خلال رعاية مؤتمرات وعقد ندوات وورش عمل بالمحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد، دعم مهنة المحاسبة القضائية من خلال التعاون مع الجهات الرسمية لتأسيس جمعية مهنية للمحاسبة القضائية لاستقطاب الكفاءات التي ستستفيد من هذه الجمعية.

الكلمات المفتاحية : المحاسبة القضائية، الفساد الإداري المالي

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

المقدمة	1-1
مشكلة الدراسة وأسئلتها	2-1
أهمية الدراسة	3-1
أهداف الدراسة	4-1
فرضيات الدراسة	5-1
أنموذج الدراسة	6-1
التعريفات الإجرائية	7-1
مصادر الدراسة	8-1
حدود الدراسة	9-1
محددات الدراسة	10-1

الفصل الاول:

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

أصبحت الحاجة ملحة للمحاسبة القضائية منذ تطور إدارة المال والأعمال، وتوسع صلاحيات الأشخاص القائمين على إدارته، وتوسع عمل الشركات العائلية ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات ومن ثم الشركات المساهمة العامة، وما صاحب ذلك من استخدام التكنولوجيا إلى استخدام برامج المحاسبة والبرامج المالية المتقدمة وصاحب ذلك حدوث أزمات إقتصادية عالمية ومشاكل مالية استدعت اللجوء إلى القضاء لوجود شبه فساد إداري ومالي واحتيال.

والفساد هو سلوك عالمي غير أخلاقي ينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم في مختلف المجالات، ويعتبر مشكلة خطيرة، لأنه يؤثر سلباً على جميع البلدان دون استثناء، سواء كانت تتطور أو تطورت كما يؤثر على جميع القطاعات العامة والخاصة ويعوق نموها. ومع ذلك فإنّ الفساد المالي والإداري في قطاعات الأعمال، يعتبر أسوأ أنواع الفساد بسبب آثاره السلبية الرئيسية عليها والخسائر الناتجة عنه. (Al-Ibainy, Baker ، 2018)

وان من أهم الوسائل المناسبة للحد من الفساد الإداري والمالي هي المحاسبة القضائية (Forensic Accounting) باعتبارها أداة شاملة للتحري والتحقق في القضايا المالية بخصوص إدعاءات محتملة بارتكاب أعمال الغش والاحتيال في تسوية النزاعات المالية باستخدام القوانين والتشريعات (برغل، 2015)

وتتمثل مخرجات ونواتج المحاسبة القضائية في تقارير تتضمن معلومات ملائمة ترشد القضاة والأطراف ذات الصلة عند إصدار الأحكام والقرارات بحق الأطراف المتنازعة حول القضايا المالية القانونية، وتستلزم متطلبات المحاسبة القضائية مجموعة من الخبرات المتعددة التي تفوق نظيرها في مهنة المحاسبة والمراجعة التقليدية، وتحتاج المحاسبة القضائية عموماً باعتبارها تغطي مساحة كبيرة من التخصصات الإدارية ومعرفة متعمقة بأعمال التحقيقات، وتكنولوجيا المعلومات القضائية، ودعم الدعاوي القضائية وتسوية وفض المنازعات بجانب المعرفة بعلوم المحاسبة. ومن هنا يتطلب أن يتمتع المحاسب القضائي (Forensic Accountant) بالعديد من المهارات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة بالإضافة إلى مهارات متطورة في أعمال التحقيق والقانون والمنازعات القضائية. (لطفي، 2014)

ومن وجهة نظر الباحث أن كل أزمة تعصف بالشركات يحدث غالباً نزاعات ودعاوي ويلحقها أو يصاحبها أو تكون نتيجة شبهة احتيال، فتظهر الحاجة لزيادة الاهتمام، وتفعيل دور المحاسبة القضائية لحل مثل هذه المشاكل، حيث إنّ غالب الأزمات العالمية التي تحدث في العالم يكون لها تأثير على الاقتصاد مما يؤثر على الشركات بعدة أشكال تتمثل في: توقف الأعمال بشكل مؤقت ومشكلة توفر السيولة، وتتعرض إلى هجوم من مستغلي الأزمات من الداخل والخارج فهم يتربصون للهجوم إما بالاحتيال أو إثارة الشائعات، ومثال ذلك ما حدث في العالم مطلع هذا العام (2020) متمثلاً في أزمة فيروس كورونا التي أوقفت الاقتصاد والانتاج العالمي لعدة أشهر وما صاحبها من أزمات في أغلب القطاعات الصناعية والتجارية والمالية والصحية في العالم تعدّ أكبر دليل على أهمية المحاسبة القضائية للتصدي لمثل هذه الأزمات من خلال التحري بمطالبات التأمين والتعويض والقضايا العمالية.

1-2 مشكلة الدراسة

إنّ انتشار ظاهرة الفساد وخاصة الفساد الإداري والمالي في الكثير من الشركات والمؤسسات حول العالم وانتشار الاحتيال وغسيل الأموال والرشوة كفيل بأن يسبب أزمات مالية ومشاكل إقتصادية، ودعاوي قضائية ومنازعات تحتاج إلى حلّها من خلال المحاسبة القضائية.

إن ظهور مفهوم المحاسبة القضائية وانتشاره أمر حديث، ولكنّ أمر تطبيقه و ربط المحاسبة بالقضاء أمر قديم نسبياً يعود إلى سنوات طويلة سابقة ولكنها كانت تحت مفاهيم مختلفة. ونظراً لازدياد حجم الأعمال في العالم كان ازدياد الاهتمام بالمحاسبة القضائية أمراً مطلوباً ومهماً جداً خصوصاً ما رافقه من ظهور أساليب متعددة من الاحتيال، والتلاعب والفساد الإداري والمالي.

ولحل مثل هذه المشاكل أصبحت الحاجة إلى تطبيق المحاسبة القضائية ذروتها لإيجاد الحلول لهذه المشاكل وتقديم المساعدة المرجوة للقضاة والمحاكم من أجل فهم سليم للمشاكل المالية والمتمثلة بدراستنا هذه بالفساد الإداري والمالي التي يتمثل بدراسة دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي.

وفي إطار ما سبق سوف نبحث عن إجابات للأسئلة التالية التي تمثل مشكلة البحث :-

1. ما هو دور مهارات المحاسب القضائي في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

2. ما هو دور تشريعات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

3. ما هو دور استقلالية المحاسب القضائي في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات

المساهمة العامة الأردنية؟

1-3 أهمية الدراسة

تمكن أهمية الدراسة في أهمية تطبيق المحاسبة القضائية الحدّ من الفساد الإداري والمالي لما يسببه من خسائر مالية كبيرة وإلى تبعات سلبية مثل : إستخدام أموال الفساد في عمليات غير قانونية ولا اخلاقية تضر بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتتسبب في نشوء أزمات إقتصادية.

وستحاول هذه الدراسة بعون الله وتوفيقه بتفسير وتوضيح بعض المفاهيم الجديدة والتي تخص المحاسبة القضائية بكونها علماً جديداً يتفرع من علم المحاسبة، والبحث في مهارات واستقلالية المحاسب القضائي وتشريعات المحاسبة القضائية.

1-4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان مدى أهمية تطبيق المحاسبة القضائية في التصدي لعمليات الفساد الإداري والمالي في القطاع الخاص، وتنمية دور المحاسبة القضائية في إظهار أهمية تطبيقها من خلال الأهداف التالية :-

- 1- دراسة أهمية تطبيق المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي.
- 2- التعرف على مفهوم الفساد الإداري والمالي و الحدّ منه وأسباب ظهوره وأخطر أنواعه.
- 3- الاسهام في دعم مهنة المحاسبة القضائية والتعريف بمنافعها من خلال التوصية بإنشاء جمعيات ومؤتمرات وندوات ودورات للتعريف بها واحترافها.

1-5 فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات التي تطرقت لها الدراسة في مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها يمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية العامة H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق (مهارات المحاسب القضائي، تشريعات المحاسبة القضائية، استقلالية المحاسب القضائي) في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهم العامة الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضيات الفرعية

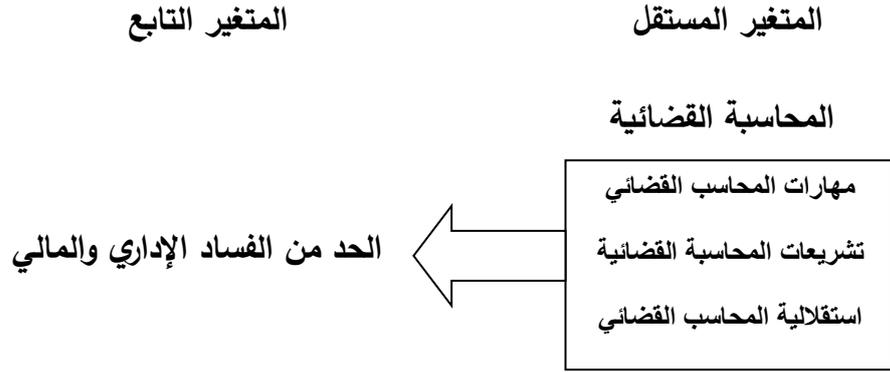
الفرضية الفرعية الاولى H_{o1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهارات المحاسب القضائي للحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية H_{o2} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتشريعات المحاسبة القضائية للحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة H_{o3} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية المحاسب القضائي للحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

1-6 أنموذج الدراسة

من خلال تساؤلات مشكلة الدراسة وأهدافها والمتغيرات التي تم دراستها في الدراسات السابقة، توصل الباحث إلى أنموذج الدراسة الموضح في الشكل التالي :



إعداد الباحث أنموذج الدراسة

1-7 التعريفات الإجرائية :

المحاسبة القضائية : هي مهارات مختلفة في مجالات عدة منها المحاسبة والقانون وعلم النفس بمختلف فروعها وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ؛ لتحقيق عدة أهداف أهمها المساعدة في مكافحة ومقاواة الغش. (قمبر ، 2015)

الفساد : عملية احتيالية يقوم بها الموظف باستغلال سلطته في معاملة مالية مخالفاً الواجبات المسندة إليه من أصحاب عمله للحصول على منفعة بشكل مباشر أو غير مباشر (أعمال تتضمن تعارض مصالح أو رشاي). (ACFE) 2016 .،

الفساد الإداري والمالي: هو سلوك غير طبيعي وانحراف عن القيم والأخلاق لمخالفة القوانين و التشريعات وتجاوزات مالية واستغلال الصلاحيات الممنوحة لتحقيق منافع خاصة (الأسدي، 2019)

1-8 مصادر الدراسة :

تعتمد الدراسة في جمع بياناتها من خلال :

المصادر الأولية: وهي المصادر التي يتم جمعها من خلال الدراسة الميدانية من خلال الاستبانة التي سيتم إعدادها وتصميمها وصياغة أسئلتها لهذه الدراسة والتي سيتم تحليل معلوماتها لدعم الدراسة.

المصادر الثانوية : وهي المعلومات والبيانات الناتجة عن الدراسات السابقة والدراسات المشابهة ونتائج الأعمال (دراسات، أبحاث، كتب، تقارير، الدوريات) والتي سيتم تكوين الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

1-9 حدود الدراسة

الحدود المكانية : الأردن، (الشركات المساهمة العامة في الأردن).

الحدود الزمنية : تجري هذه الدراسة في العام 2019.

الحدود البشرية : مدقق، محاسب قضائي، مدير تدقيق، مدير مالي، محاسب.

1-10 محددات الدراسة

1- المراجع و المؤلفات و الدراسات السابقة قليلة في مجال المحاسبة القضائية باللغة العربية.

2- حداثة المحاسبة القضائية في الوطن العربي وخاصة في الأردن.

3- لا يوجد مؤسسات مهنية (رسمية، خاصة) أو تعليمية (جامعة، معهد) مهتمة بشكل جدي في

المحاسبة القضائية.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول : المحاسبة القضائية :

1-1-2 مراحل تطور المحاسبة القضائية

2-1-2 مفهوم المحاسبة القضائية

3-1-2 أسباب ظهور المحاسبة القضائية

4-1-2 منافع المحاسبة القضائية

5-1-2 أهداف المحاسبة القضائية

6-1-2 مجالات ومتطلبات المحاسبة القضائية

7-1-2 المحاسب القضائي (المهارات، شهادة المحاسب القضائي)

8-1-2 استقلالية المحاسب القضائي والفرق بين المحاسبة القضائية وبين التدقيق الداخلي

والخارجي

9-1-2 أساليب المحاسبة القضائية

10-1-2 إجراءات المحاسبة القضائية

11-1-2 المحاسبة القضائية وأزمة فيروس كورونا

المبحث الاول : المحاسبة القضائية :

1-1-2 مراحل تطور المحاسبة القضائية

تطورت المحاسبة القضائية ومرت بمراحل مختلفة، يمكن سردها بالمراحل التالية :

(محمد، 2014)

1. في سنة 1946 م نشر مقالاً بعنوان "المحاسبة القضائية : مكانها في اقتصاد اليوم"

للمحاسب الأمريكي Maurice Peloubet من نيويورك

2. ثم في سنة 1982م قام Francis C Dykeman بتأليف كتاب بعنوان : المحاسبة

القضائية - المحاسبة وشهادة الخبرة.

3. ثم في سنة 1986 صدر دليل الممارسة رقم 7 للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

(AICPA)، والذي حدد خدمات المحاسبة القضائية في ستة خدمات :

خدمات تحديد قيمة الأضرار، وخدمات منع الاحتكار، وخدمات المحاسبة، وخدمات

التقييم، وخدمات الاستشارات العامة، وخدمات التحليلات.

4. ضمن مجلة المحاسبة القضائية ودليلاً على نمو هذه المهنة شمل الأدب المحاسبي القضائي

كلاً من :

• التدقيق

• الضرائب

• الاحتيال.

5. في سنة 1997م تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين.

6. يتم الآن في عدد لا يقل عن 16 جامعة وكلية خدمات التدريب والتأهيل في مجال

المحاسبة القضائية في أمريكا.

2-1-2 مفهوم المحاسبة القضائية

المحاسبة القضائية هي فرع جديد من فروع المحاسبة ولها جذور تاريخية تقوم على أساس التكامل بين كل من الدراية القانونية، و الخبرة في المحاسبة والتدقيق ومهارات التحري والتحقيق في القضايا المالية والتجارية والإقتصادية وتعتبر نظاماً للمعلومات يبحث عمّا خلف الأرقام والصفقات لرصد القائمين على القضايا محل النزاع أو التحقيق، ولهذا أطلق عليها محاسبة المهمات الصعبة لاختلاف متطلباتها، ونطاق عملها عن التدقيق الداخلي والخارجي وهي تعتبر أكثر دقة وشمولاً وعمقاً. (جميل، 2019)

المحاسبة القضائية هي مجال من مجالات المحاسبة وهي ليست تدقيقاً، أو محاسبة قانونية بل تنظر إلى ما بعد الأرقام مستعينة بالتحليل العلمي؛ لتساعد في الكشف عن المشاكل الكامنة في الأعمال التجارية والمالية، و تستعمل علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق لتكون موجودة بالمحاكم لحل النزاعات بعدالة، ومن مهامها كشف الأضرار الإقتصادية وتقديم الآراء في التحقيقات القانونية؛ لدعم عمليات التقاضي والمحاسبة الإستقصائية. (الكبيسي، 2016)

توصف المحاسبة القضائية بأنها: إحدى الخدمات المقدمة من قبل شركات التدقيق والمحاسبة، حيث إنها ممارسة متخصصة في مجال المحاسبة، ويعتمد المحاسبون القضائيون في عملهم خلالها على الاستفادة من فهم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية ومعايير التدقيق، إضافة إلى جمع الأدلة وأساليب التحقيق وعمليات التقاضي، كما يلعب المحاسب القضائي دوراً أكثر فاعلية في الحد من المخاطر، وذلك من خلال التصميم والقيام بإجراءات مكثفة كجزء من التدقيق

القانوني بوصفه مستشاراً للجان التدقيق، ودوره في بحوث وتحليل الاستثمارات. (الساكت، 2016)

تعرف المحاسبة القضائية بأنها : إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة، والتدقيق مع مهارات التحريات Investigative Expertise لحل المشكلات القانونية، ويعد تقرير المحاسب القضائي دليل إثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية، كما يقدم تحليلاً محاسبياً ملائماً لهيئة القضاء يصلح كأساس للنقاش والجدل ثم حسم وحل المنازعات القانونية. (محمد، 2014)

عرفت جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين الأمريكية ACFE المحاسبة القضائية بأنها : استخدام المهارات المحاسبية في القضايا التي تتضمن دعاوى جنائية أو مدنية فعلية او محتملة وهي لا تقتصر على مبادئ المحاسبة، والتدقيق المقبولة قبولاً عاماً، إذ إنّها تتضمن تقدير الأرباح المفقودة، والدخل والأصول أو الأضرار، وتقييم نظام الرقابة الداخلي، والاحتيال، وأي قضايا أخرى تتضمن الخبرة المحاسبية في النظام القانوني. (الخالدي، 2017)

ويرى الباحث أنّ المحاسبة القضائية هي : مجموع خبرات ومهارات محاسبية ومالية وتدقيقية وقانونية وتحقيقية وتقنية وإدارة المخاطر والأزمات والقدرة على استخدامها في القضايا المعروضة على المحاسب القضائي كخبير أو مستشار أو شاهد أو محكم و تقديم تقرير يتصف بالموضوعية والاستقلالية المطلقة.

2-1-3 أسباب ظهور الحاجة إلى المحاسبة القضائية :

إنّ محدودية وقصور عمليات تدقيق الحسابات الداخلية والخارجية، وتشعب العمليات المالية بين الشركات والنمو الاقتصادي والتكنولوجي المتسارعين وتعدد الوظائف المالية وما صاحبها من ظهور الفساد المالي والإداري والحاجة إلى دعم مستويات الأداء للأفراد العاملين، و هذا أدى إلى

زيادة الطلب على المحاسبة القضائية. والتي تتمثل بالأسباب التالية : (owojori and asaolu، 2009)

1. إنّ لجنة التدقيق والمدقق الداخلي باستطاعتهم إظهار بعض نواحي القصور لكن من الصعب عليهم كشف عمليات الفساد المخفية التي تقوم بها الإدارة العليا.
2. عند قيام الشركات بتعيين مدققي الحسابات القانونيين يكون فيها نوع من التواطؤ والضغط.
3. تقرير مراقب الحسابات يكون بناء على ما تم عرضه عليه من بيانات مالية من قبل الشركات.
4. بالكاد يتم فحص ومراجعة تقرير المدقق وخاصة عندما يكون التقرير غير نظيف.
5. يكتشف المدقق الداخلي عمليات الاحتيال و يصعب عليه غالباً تأكيد ذلك في المكان والزمان المناسب. اما (زعاير، 2016) فقد ذكرت أنّ من الأسباب مايلي :

1. لا يوجد لرأي وشهادة المحاسب القانوني أهمية عند القضاة حول المخالفات المالية.
 2. لا يوجد تشريع ملزم لأهمية دور المحاسب القانوني في تأييد الدعاوى القضائية.
 3. عدم توافر المحاسبين المؤهلين عملياً بشكل كافٍ لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية.
- كما يعتبر استخدام المحاسبة القضائية داخل منظمات الأعمال له الدور الكبير في تحقيق اهداف هذه المنظمة المالية و التوسعية و تحقيق الاستدامة لأهميتها في منع و الحد من الفساد والغش.
- (opiyo، 2017)

ويرى الباحث أنّ من الأسباب المهمة أيضا حاجة المحاكم والقضاة والمحامين والجهات الأمنية والشركات وأطراف النزاعات المختلفة إلى محاسبين خبراء يشاركون في التحري والتقصي والتحقيق في قضايا الخلاف والنزاع و الاحتيال ويتميزون بالاستقلالية التي من المحتمل أن يفقدها تقرير المدقق الداخلي والخارجي.

4-1-2-2 منافع المحاسبة القضائية

في ظل التطور الحاصل والمتسارع في الاقتصاد وفي التعاملات المالية والتجارة التي تطورت بشكل كبير مع التطور التكنولوجي الذي أدى إلى ظهور عمليات الفساد الإداري والمالي المختلفة بشكل كبير ومتنوع فكاد ذلك أن يفقد البيانات المالية مصداقيتها فأصبح لا بد من زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية لما لها من دور كبير ومنافع منها مايلي. (جميل، 2019)

1. استقلالية وحيادية أعطت ثقة ومصداقية للعمل الذي يقدمه المحاسب القضائي.
 2. المحافظة على أصول الشركة في بيئة متغيرة مرتبطة بالعالم عبر شبكة اتصالات غير آمنة.
 3. استخدام التقصي والأساليب التحقيقية و التي هي في تطور دائم للبحث فيما وراء الصفقات والمعاملات المالية.
 4. يقدم المساعدة في التحقيق وعمليات التقاضي داخل المحكمة في القضايا الاقتصادية والمالية والنزاعات مما قلل المدة الزمنية والتكلفة المادية لحل القضايا.
 5. حل القضايا قبل وصولها للمحاكم.
 6. تقييم نظام الرقابة داخل الشركة وبشكل وقائي استباقي لمعالجة أي انحراف.
- أما (Catherine, 2011) فتري ان أهم منافع المحاسبة القضائية مايلي :

1. منع الفساد والحد منه ويتم من خلال التعاقد مع المحاسب القضائي وتعتبر من أهم مايعطي الطمأنينة للمستفيد لما يقوم به من كشف الفساد الواقع أو المحتمل بشكل سريع ومراجعة البيانات المالية، وتدقيقها والتأكد من سلامتها ومراجعة الصفقات الكبيرة ؛ وخلوها من الغش قبل الإفصاح عنها للأطراف المستفيدة.
2. مراقبة وتدقيق عمليات الإنفاق والتأكد من سلامة الإنفاق والحد من الهدر في المال العام والخاص.

3. أصبح المحاسب القضائي يقدم وظيفة أمنية حسب مكتب إحصاءات العمل الأمريكي في زياد الطلب على المحاسب القضائي لما يقدمه من خدمات في الأجهزة الأمنية نتيجة التوسع في العمليات المالية والإقتصادية والتجارية لا سيما في ظل محدودية نطاق عمل المدقق الخارجي. ويرى الباحث أنّ منافع المحاسبة القضائية تكمن في الخبرات والمهارات العلمية والعملية الواسعة والمتعددة عند المحاسب القضائي ومداركة الواسعة وقدرته على الاستفادة منها لتقديم خدماته والإستشارات المطلوبة منه.

2-1-5 أهداف المحاسبة القضائية : (الخالدي، 2017)

1. التحقق من الإدعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة، إذ إن هدف المحاسب القضائي سيعتمد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال أو تكميم بعض الأضرار الإقتصادية.
2. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية، فضلاً عن اكتشافات حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية وفي بعض حالات اكتشاف الاحتيال يتطلب الأمر كشف هوية الجاني، ولذا تستعمل الوثائق المالية كدليل لدعم تقديم دعوى قضائية ؛ لمنع المتهم من التسبب في مزيد من الضرر، و السعي إلى التعويض إذا تم تحديد هوية الشخص المسؤول.
3. تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الإقتصادية المتكبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها فضلاً عن تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة لغرض استردادها وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال.
4. إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة فضلاً عن المثل أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك. وهنا قد يتم الاستعانة بالمحاسب

القضائي من قبل أحد الأطراف قيد النزاع أي : المتضرر أو الذي أحدث الضرر. وفي ضوء ذلك قد يكون من الضروري أيضاً تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين عن وضع الشركة في موضع مسؤولية أمام الدعاوى القضائية. وحسب دراسة (السيسي، 2006) تتمثل أهداف المحاسبة القضائية في :

1. ايجاد نقاط الضعف و الطرق غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الفساد، وجمع المعلومات الكافية لإبداء رأي فني مهني محايد يساعد على تأييد الدعاوى القضائية.
 2. محاسبون قضائيون متخصصون تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارة التحري في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا خبراء أو مستشارين يساهمون في تنوير القضاء ومعاونته على تحقيق العدالة.
 3. حماية المال العام من الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية.
- ويرى الباحث أنّ من أهم أهداف المحاسبة القضائية هو تقديم رأي مستقل وموضوعي يتميز بدرجة قبول عالية لدى المستفيد وهذا يدعم الاهداف الاخرى التي تطرق اليها الباحثون سابقاً.

2-1-6 مجالات ومتطلبات المحاسبة القضائية :

- مجالات التخصص الأساسية بالمحاسبة القضائية. (هاشم، اخرون، 2018)

1. قانون الأسرة (قضايا الطلاق) و يعني : فض النزاعات المتعلقة بالأموال المالية للشركات العائلية.
2. تقييم أعمال الوحدات الإقتصادية والشركاء.
3. منع وكشف ومواجهه حالات الفساد المالي وال:إداري.
4. كشف التحريف بالقوائم المالية.

5. احتساب الأضرار الاقتصادية.

6. إعادة تنظيم الإفلاس والإعسار.

7. التحليل باستخدام الحاسوب القضائي.

وقد نشر المعهد الأمريكي ملحقاً للمحاسبين العاميين المعتمدين (AICPA) في عام 2010 ملحقاً

يبين بعض المجالات التي يقدمها المحاسب القضائي وهي : (مسعود، 2015)

1. فض النزاعات (ما عدا المقاضاة) : وتتضمن عملية فض النزاعات على سبيل التحكيم والاتفاق

والوساطة والمحاكمة الوهمية والتفاوض والتسوية.

2. الإجراءات الإدارية، وانتهاكات العقود.

3. الالتزام بحقوق العقد والترخيص.

4. خدمات ما بعد احتساب النزاعات: والتي تتمثل بخدمات توزيع الأرباح وحسابات رأس المال

وتنظيم الاستفسارات والتحقيقات والالتزامات.

5. خدمات الدعم القضائي : حيث يقوم المحاسب القضائي بخدمة فض النزاعات بين الأطراف

المتنازعة في القضايا الفعلية والقضايا المعلقة أو المحتملة وفي إعداد الإجراءات التنظيمية قبل

المحاكمة و من هذه الخدمات :

- خدمة الخبرة: حيث يقدم رأيه في موضوع النزاع قبل المحاكمة.

- الاستشارة: تقديم النصيحة حول القضايا والمسائل ذات الأهمية.

• المتطلبات الخاصة بالمحاسبة القضائية : (جميل، 2019)

1. المهارات والمفاهيم العامة والكفاءة المهنية في المحاسبة والتحقق والفكر الإستقصائي وتطبق

من خلال مايلي :

أ- تحديد وفهم طبيعة العمل والقدرة على الحصول على المعلومات وتحليلها والقياس الفعلي للمعاملات أو الأحداث المالية، وتوثيق النتائج وتقديم المعلومات لمتخذ القرار، وتقديم الآراء والاستنتاجات بالأعمال المحاسبية.

ب- يجب أن يكون قارئاً جيداً للنصوص القانونية والأنظمة والتعليمات والعقود والسياسات وقادراً على صياغتها، ويميز المعلومات المهمة الداعمة لقضية التحقيق وتحليل مصادرها، وملم بأساليب المحاسبة الإبداعية، وتوثيق الاستنتاجات والمعلومات وتقديمها لصانع القرار، وماهر في التحقيق.

ج- أن يمتلك فكراً أستقصائياً باستخدام نزعة الشك المهني والتأكد من مصداقية المعلومات وموضوعيتها ووضع الافتراضات وتقييمها وإختيار انسبها.

2. متطلبات للممارسة المهنية من خلال تطبيق معايير الالتزامات التعاقدية للمحاسبة القضائية وإعداد التقرير، وتهيئة اوراق العمل و المقابلات الشخصية وكما يلي :

أ. لتطبيق معايير المحاسبة القضائية من خلال قبول عملية التحقيق أو التحكيم والتخطيط وتحديد النطاق وجمع المعلومات، وتحليلها وتوثيقها وصياغة التقرير وتقديمه للجهات المعنية.

ب. القدرة على إجراء مقابلات فعالة مع الأشخاص المعنيين لتقصي الحقائق مع الشهود والمشتبه بهم.

ج. القدرة على إعداد اوراق العمل الخاصة بالمقابلات والتحقيق والتحليل وتدوين النتائج والتي تساعد في عملية التوثيق.

د. تضمين التقرير بالجدول والرسومات الايضاحية لعرضه بشكل مفيد لمتخذ القرار، والإدراك بوجود مسائل قانونية تتعلق بعدم الإقرار عن المعلومات ذات الطبيعة السرية والتي لها علاقة بالأطراف.

3. المعرفة بالنظم القانونية وإداركه للأدلة والبراهين وفهم دوره كشاهد وكخبير ومجالاته الأخرى والحقوق وحماية الغير وكما يلي :

أ. إدراك الآثار القانونية للقضية محل التحقيق من خلال معرفة القانون الجنائي والمدني وقانون الشركات والقانون العام.

ب. إدراك القواعد الخاصة بالإثبات في المحاكم سواء كانت مادية أو الإلكترونية من حيث الإقراراف بها كدليل، وفهم عواقب الدليل المطلوب من المحكمة من حيث السرية والقدرة على جمع المصادر المختلفة من المعلومات ذات الصلة.

ج. فهم دوره كشاهد خبير و المطلوب في المحكمة والقضايا محل النزاع وفهم الإجراءات الخاصة بالمحاكم وبخصوص مدى صلة المحاسب القضائي بالقضايا محل التحقيق من حيث تقارير الخبراء والأدلة والبراهين المطلوبة والأدلة الحقيقية والمشكوك فيها (الإشاعات) والمقدرة على تقديم رأي مستقل وموضوعي، وفهم الإجراءات القانونية الخاصة بحق التمييز لدعم المقاضاة بأدلة أكثر مصداقية والمحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالعميل.

د. القدرة على تقديم المساعدة للمستشارين القانونيين في القضايا المالية من خلال تدوين الإفادات والمشاركة في المناقشات وحضورها وطلب الوثائق ذات الصلة واستجواب الشهود.

4. تقييم الأضرار والخسائر ومعرفته بالأعمال التجارية والعمالية والقوانين الناظمة كما يلي :

أ. الإلمام بأسس العمل التجاري والتعامل بين الأفراد وتقييم الأضرار بصورة مادية وإعطاء القيمة العادلة والإيرادات والأرباح المخفية والتكاليف واستهلاك الأصول وقيمة الأسهم.

ب. الإلمام بالمفاهيم القانونية بالعقود والعمل وعدم الإخلال بذلك أو التزوير والتحريف والتقصير وإيجاد العلاقة السببية للأدلة الخاصة بالقضية محل التحقيق وإدراك النصوص القانونية التي تضبط ذلك من عقوبات وتعويض.

ج. القدرة على تقييم الخسائر وتحديد الأطراف الرئيسية المعنية بالخسائر وتحديد الشيء محل التقييم والأدوات المناسبة واستشارة الخبراء .

5. الإلمام بالمفاهيم الخاصة بعملية التحقيق والقدرة على فهم عمليات الاحتيال والمخالفات بالقوائم المالية واختلاس الأصول والفساد المالي والتميز بين نوع ومجال القضية والمعايير القانونية وتقديم المساعدة للمحاسبين القانونيين لكشف عمليات التلاعب والاحتيال وتحديد خطر الاحتيال في المستويات الإدارية والإجراءات الرادعة، وإدراك الخطر في الرايات الحمراء والقصور في نظام الرقابة والسلوك الشاذ عند الأفراد، والقدرة على فهم العلاقة بين المحاسبة القضائية والتحقيقية مع المفاهيم القانونية للقضايا محل التحقيق مثل : قضايا الإفلاس والاحتيال في الأسهم وسرقة الأصول وغسيل الاموال والمنازعات الزوجية والإرث.

2-1-7 المحاسب القضائي (رخصة المزولة، المهارات، المؤهلات)

ما يقال عن تسمية المحاسبة القضائية يقال عن تسمية المحاسب القضائي، حيث نجد تسمية المحاسب القضائي، والمحاسب العدلي، والمحاسب الخبير، والخبير المالي، وشاهد خبير وغيرها، وهي لا تعني جمعها بالضرورة نفس المعنى. ونرى أنّ مصطلح المحاسب القضائي هو الأدقّ تعبيراً والاكثر شيوعاً، لأنه في نهاية المطاف يبرز المهمة الرئيسية له بالإدلاء بشهادته أمام المحكمة، اواخرها مستنداً إلى خبراته ومهاراته في القضية موضوع التحقيق للفصل أو القضاء فيها بصورة عادلة، إذن فالعدالة أو العدلية هو ما يفترض أن يختتم به دور المحاسب القضائي. وقد يتخصص المحاسب القضائي بمجال معين كالضريبة، أو التأمين، أو الخلافات الزوجية، أو الأمن، أو مشاكل الشركات. (الكبيسي، 2016)

متطلبات الحصول على رخصة محاسب قضائي : (مجد، 2014)

"يتطلب من المحاسب القضائي لكي يزاول عمله أن يحصل على شهادة مهنية، ويجد منظمة مهنية تدعى National Association Of Certified Fraud Examiners ، NACFE ، وهذه المنظمة تأسست استجابة لزيادة التركيز على موضوعات الغش في الشركات الهادفة للربح والقطاع الحكومي، حيث إنّ الهدف الأساسي لهذه المنظمة المهنية NACFE هو تقليل حدوث الغش ومساعدة الأعضاء في اكتشاف ومنع الغش Deterrence and Detection كما أن هذه المنظمة NACFE تمنح شهادة مهنية تسمى Certified Fraud Examiners CFE حيث إنّ الأشخاص الذين يحملون هذه الشهادة يكونوا مؤهلين بموجبها للقيام بالأعمال الآتية :مدقي للغش والاحتيال Fraud Auditors، محققون Investigators، محاسب قضائي Forensic Accountant، محاسب عام Public Accountant، منفذ قانوني عيني Law Enforcement Personnel، مانع الخسائر Loss-Prevention، عضو المجمع المهني للمحاسبين القضائيين Academicians.

وتمنح شهادة محاسب قضائي CEF من خلال عقد امتحان موحد، حيث إنّ الحاصلين على هذه الشهادة يمتلكون خبرات لحل المنازعات المتعلقة بمجال الغش وذلك من خلال البحث والتحري عن الأدلة وعمل تحقيقات، وكتابة التقارير، والإدلاء بشهادة المساعدة في منع واكتشاف الغش.

ومع ذلك، فإنّ أهم المهارات والخبرات المكتسبة من خلال النضوج الطبيعي في هذه المهنة، ومن خلال التجربة فإن المحاسب القضائي عليه أن يكتسب المهارات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات، والضرائب، والعمليات التجارية، وإدارتها، والضوابط الداخلية، والعلاقات الشخصية،

والاتصالات والناس، ومعرفة كيف يعمل رجال الأعمال، كما أنه من الضروري أن يعمل المحاسب القضائي الذي يريد أن يصبح خبيراً مالياً في وكالات تنفيذ القانون أو المحاكم، لكي يصبح لديه خبرة في العمل في قضايا الاحتيال المعقدة."

مؤهلات المحاسب للحصول على رخصة محاسب قضائي : (Grippe, 2003)

انه يوجد هناك مهارات ضرورية مطلوبة من المحاسب القضائي لممارسة المهنة بفعالية :

1. التعليم والتدريب المستمر والمتقدم في التخصصات المناسبة.
2. التنوع في الخبرات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات والقانون.
3. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية في بيئة العمل ومع الناس.
4. الخبرة العملية التجارية
5. خبرة تدقيق متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية
6. خبرة في مراجعة الحسابات
7. القدرة على إدارة فريق عمل حيث من الممكن أن يعمل المحاسب القضائي مع فريق من المحاسبين والمحققين.

ومن المؤهلات الضرورية ليمارس المحاسب القضائي عمله بكفاءة كما يأتي : (السيسي، 2006)

1. خلفية علمية وعملية ومهنية بالمحاسبة والتدقيق وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش.
2. الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء العمل والجدل في الدعاوى القضائية.

3. معرفة متقدمة بالمعايير المحاسبية الدولية والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية.
4. الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية مثل قوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر .
5. التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الاختصاص.
- وهذا وقد أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على أهمية حصول المحاسب القضائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله، والتي تتضمن شهادة المحاسب القانوني CPA وشهادة فاحص الغش القانوني CFE وشهادة الخبرة بنظم المعلومات CISA بالإضافة إلى شهادة المدقق الداخلي. CIA (الكبيسي، 2011)

8-1-2 استقلالية المحاسب القضائي

الاستقلال هو : غياب المصالح التي تخلق خطر غير مقبول للتحيز . (Di Gabriele and Ojo,2011)

إنَّ الاستقلالية تتضمن مفهومين هما : (الخالدي، 2017)

- الاستقلال الحقيقي والمتمثل بالإخلاص الفكري.
 - الاستقلال في المظهر والمتمثل بشهادة المتعاملين مع المحاسب القضائي باستقلالته.
- وللمحافظة على استمرارية استقلال المحاسب القضائي يجب أن يتحرر من أي التزام أو مصالح مع الزبائن، وعدم وجود تأثير للزبائن على نتائج عمله، إذ إنَّ الاستقلالية تعد ضرورية لضمان الوصول إلى الحقيقة وتسوية النزاع.

وبحسب رأي شركة (CFI، 2020) انه من المتوقع أن يقدم المدققون رأياً محايداً ومهنيًا حول العمل الذي يقومون بتدقيقه. والمدقق الذي يفتقر إلى الاستقلال يجعل تقريره تقريراً عديم الفائدة لمن يعتمدون عليه. على سبيل المثال، اعتبر نفسك مستثمراً محتملاً في شركة ABC. إذا كنت تعلم أن مدقق حسابات شركة ABC يحتفظ بعلاقة شخصية وثيقة مع الرئيس التنفيذي للشركة، فما مدى ثقتك في أن العمل المراجع يمثل تمثيلاً عادلاً للوضع المالي للشركة؟ كيف يمكنك التأكد من أن المدقق والرئيس التنفيذي لم يتواطأ لإصدار تقرير مراجعة مواتي؟ والحقيقة هي أن المدققين الذين يفتقرون إلى الاستقلال يعرضون نزاهة الأسواق المالية وموثوقية المعلومات للخطر. لن يكون المستثمرون على استعداد لتوسيع رأس المال للشركات، مع العلم أن المعلومات المدققة تم تنفيذها من قبل مدقق حسابات غير مستقل. علاوة على ذلك، لن تكون البنوك مستعدة لإصدار قرض خشية أن يكون المدقق قد قدم تقرير تدقيق متحيز.

وان تقرير المدقق المستقل : هو رأي رسمي صادر عن مدقق خارجي أو داخلي بشأن جودة ودقة البيانات المالية التي تعدها الشركة. و يعد التقرير مصدراً أساسياً للتواصل بين مدققي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية.

ويشمل المستخدمون: أصحاب الأسهم والمقرضون والدائنون وأيّ مستثمرين محتملين آخرين في الشركة.

و يمكن أن تتعرض استقلالية المدققين للخطر من خلال التهديدات التالية:

1. تهديد المصلحة الذاتية : إذا كان للمدقق مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة في الشركة أو يعتمد على العميل مقابل رسوم كبيرة غير مسددة.

ومثال ذلك يستعد فريق التدقيق لإجراء مراجعة 2020 لشركة ABC. ومع ذلك، لم يتلق فريق التدقيق رسوم المراجعة من شركة ABC لتدقيقها لعام 2019. و المشكلة في ذلك قد يميل فريق

التدقيق إلى إصدار تقرير إيجابي حتى تتمكن الشركة من الحصول على قرض لتسوية الرسوم المستحقة لمراجعة الحسابات لعام 2019.

2. تهديد المراجعة الذاتية : إذا كان المدقق يقوم بتدقيق أعماله التي يقوم بها آخرون في نفس الشركة.

و مثال ذلك يقوم المدقق بإعداد البيانات المالية لشركة ABC بينما يعمل أيضًا كمدقق لشركة ABC. المشكلة من خلال قيام المراجع بمراجعة عمله أو عملها، لا يمكن أن يتوقع من المراجع تكوين رأي محايد حول البيانات المالية.

3. تهديد التأييد : إذا كان المدقق متورطاً في الترويج للعميل، إلى درجة احتمال تعرض موضوعيتها للخطر.

و مثال ذلك يساعد المدقق في بيع شركة ABC بينما يعمل أيضًا كمدقق للشركة. و المشكلة في ذلك يجوز لمدقق الحسابات إصدار تقرير إيجابي لزيادة سعر بيع شركة ABC.

4. تهديد الألفة : إذا كان المدقق شخصاً قريباً جداً من الموظفين أو المسؤولين أو المديرين في الشركة العميلة.

و مثال ذلك لقد تم تدقيق شركة ABC من قبل نفس المدقق لأكثر من 10 سنوات ويلعب المدقق بانتظام لعبة الجولف مع الرئيس التنفيذي والمدير المالي لشركة ABC. والمشكلة في ذلك قد يكون المدقق قد أصبح على دراية كبيرة بالعميل، وبالتالي، يفتقر إلى الموضوعية في عمله.

5. تهديد التخويف : إذا تم تهديد المدقق من قبل الإدارة أو مدرائها لدرجة أنهم منعوا من التصرف بشكل موضوعي.

ومثال ذلك شركة ABC غير راضية عن اختتام تقرير التدقيق وتهدد بتغيير مدققي الحسابات في العام المقبل. فشركة ABC هي أكبر عميل للمراجع. والمشكلة في ذلك قد تتعرض استقلالية

المدقق للخطر، حيث إنّ شركة ABC هي أكبر عميل لها، ومن الطبيعي أنّها لا تريد أن تفقد مثل هذا العميل. لذلك، يتم إصدار تقرير يرضي شركة ABC.

الفرق بين المحاسب القضائي والمدققين الماليين في تدقيق الاحتيال :

ينبغي زيادة استخدام إجراءات المحاسبة القضائية للكشف عن الاحتيال في إعداد التقارير المالية. ومما لا شك فيه أن المحاسبين القضائيين يقدمون دوراً مهماً من خلال البحث عن علامات النشاط المالي المشبوه والاحتيال من قبل الأشخاص والشركات، ولا يتوقع من المدققين الماليين أن يبحثوا عن أي أعراض احتيال؛ لأنها تقتصر إلى النظام القانوني وإجراءات المقاضاة. لذلك، تم افتراض

أنّه على النحو التالي : (Che Ahmad AND Samsudin، 2014)

1. يتمتع المحاسبين القضائيين بمستويات أعلى بكثير من متطلبات المعرفة من المدققين.
2. يتمتع المحاسبين القضائيين بمستويات أعلى بكثير من متطلبات التفكير من المدققين.
3. يتمتع المحاسبين القضائيين بمستويات أعلى بكثير من تقييم مخاطر الاحتيال في أداء المهام مقارنة مدققي الحسابات.

الفرق بين المحاسب القضائي والمدقق المالي (المحاسب القانوني). (Eyisi and

Ezuwore, 2014)

جدول رقم (2-1)

المحاسب القضائي	المدقق المالي (المحاسب القانوني)
يقوم بإجراء تحقيقات لحل المزامم المتعلقة بالمسائل المالية الاحتمالية من خلال المحكمة. يتبع أو لا يتبع إجراءات المراجعة ومبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في أداء وظيفته، استباقي يتجاوز إجراءات المراجعة العادية	عملية التدقيق إلزامية تضمن أن البيانات المالية تتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، يتجاوز أو لا يتجاوز التدقيق الإجرائي ؛ لأن القانون لا يجبره على البحث عن الاحتيال ولكن الأجر أثناء أداء مهام التدقيق الخاصة به إذا تم الكشف عن الاحتيال أن يبلغ عنه.
موجهة إلى إدعاءات محددة. بالتالي قد يكون لديه الكثير من الوقت للتحقيق وتحليل قضية مالية احتمالية محددة بدقة	يتم إجراء التدقيق المالي في الأمور المالية العامة (وهذا يعني أن المدقق يأخذ في الاعتبار جميع القضايا التي تتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالمحاسبة)
لا يقبل التفسيرات والوثائق بالقيمة الاسمية ومن المتوقع أن يتجاوز دائمًا المراجعة العادية والبحث عن الاحتيال لإبلاغه لمن قام بتعيينه أو لاستخدامه كدليل خبير في المحاكم	لا يجري عادةً دراسة تحليلية تفصيلية للمستندات والتفسيرات المالية بدلاً من محاولة وضع المصادقية على أن الحسابات التي تعدها الإدارة وموظفيها تتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا و التنظيم القانوني

وإن عمليات المراجعة ليست عملية مثالية، حيث يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض المخالفات والأخطاء حتى في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات المراجعة التي تتطلبها المعايير المهنية وعالية يمكن التمييز بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية من خلال الجدول التالي: (السيسي،

(2006)

جدول رقم (2-2)

المقارنة بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية

وجه المقارنة	المحاسبة القضائية	المراجعة الخارجية
الهدف	تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والتي تمثل البيئة المساعدة على الغش	تقديم تقرير يوضح رأي فني محايد عن حقيقة النشاط، ومدى صدق وعدالة القوائم المالية
النطاق	أكثر عمقاً وأقل اتساعاً	أكثر اتساعاً وأقل عمقاً
المهارات المطلوبة	مهارات متخصصة ومتكاملة لكل من المحاسبة والمراجعة والمعرفة القانونية وإجراءات التقاضي أمام المحاكم	المهارات المطلوبة لإعداد القوائم المالية وكتابة التقارير المعبرة عن الرأي الفني المحايد ومصداقية نتائج النشاط وعرض المركز المالي
الأساليب والإجراءات	أكثر عمقاً باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب والبحث عن ما وراء الأرقام المنشورة عن نشاط الوحدة	أقل عمقاً باستخدام المعايير والقواعد والمبادئ المحاسبية
المعرفة القانونية	تتطلب معرفة متكاملة في المحاسبة والقانون وإجراءات المحاكم والجهات الأمنية	تتطلب المعرفة والتأهيل العلمي والمهني في المحاسبة والتدقيق

2-1-9 أساليب المحاسبة القضائية (جميل، 2019)

يجب على المحاسب القضائي وفريقه استخدام أساليب محاسبية، وتقنيات تدقيقية وتحقيقية مواكبة للتطور التكنولوجي؛ لتغطية جميع الجوانب والأساليب التي من الممكن أن تتبعها الجهات التي تغطي عملياتها المشبوهة الإجرامية والاحتيالية، ومن أهم هذه الأساليب التي يستخدمها المحاسب القضائي وفريقه ما يلي:

1. تتبع الأموال وتحليل مصادرها واستخدامها، بالتأكد من صحة سندات الصرف والقبض، والتأكد من سلامة الصفقات الكبير من تضارب المصالح والعلاقة بين أطراف التأثير بالصفقات، والاوراق الثبوتية للموجودات وصحة الأرصدة الأخرى (مدينون، دائنون، السيولة، والمخزون، والصندوق والبنك وغيرها)، إجراء المقابلات مع المدراء التنفيذيين للشركة وإجراء تحليل للبيانات المالية لبيان الفروقات في البنود المهمة، والاطلاع على عمل الآخرين.

2. يجب إثبات مصادر الدليل المالي وبيان كيفية الحصول عليه وعلاقة المصدر بالوثائق وإختيار التوقيت المناسب ؛ لظهاره للأطراف المعنية ويفضل استخدام نسخة مصورة والاحتفاظ بالأصل.

3. المراقبة المستمرة (الإرتباط العلني أو السري) وتعتبر من أحد أهم الأساليب التي تهدف إلى إيجاد دليل حول جريمة مالية، أو أخطاء في القوائم المالية المقصودة أو غير المقصودة، ويتم في حال اكتشاف الأخطاء، أو العمليات غير القانونية للايرادات والنفقات بإبلاغ جهة التكليف (دائرة الضريبة، الجمارك، ديوان المحاسبة، الاجهزة الامنية، الملاك) لأتخاذ إجراء سريع بصددها، إن أسلوب المراقبة المستمرة يعد اسلوباً تحقيقياً مرتفع الثمن يؤدي دوراً كبيراً في اكتشاف العمليات التي تتصف بالخطورة مثل : حالات الاحتيال والتزوير وغسيل الأموال والرشوة وتقديم الأدلة حولها، ويفضل أن تتم المراقبة المستمر أثناء عدم تواجد الموظف المعني في وظيفته لاجازة أو لأداء مهمة أو دورة يكلف بها، ويفضل قبل البدء بعملية المراقبة المستمرة أن يتم دراسة الوثائق ومن ثم الاحفاض بها إلى مابعد إنهاء المهمة لحصر وتحديد حجم التأثير.

4. تحليل التسلسل الزمني لإظهار وقت حدوث الخلاف أو الجرائم المالية، وتحليلها من أجل الوصول إلى أدلة واضحة لعلاقات الأطراف ببعضها من حيث توقيت النزاع أو الجريمة،

ويعد هذا الأسلوب مهم ؛ لعرضه للتفاصيل الخاصة بالقضية محل النزاع والتحقيق من البداية حتى الأمام بالهدف من عملية التحقيق أو التحكيم، ويعمل على تلخيص عملية التحكيم والتحقيق، ويعطي مخططاً زمنياً ويعد مرجعاً يسترشد به وقت الحاجة.

5. أسلوب خريطة أو جدول التعقب يستخدم لإظهار تدفق الأموال من البنك واليه، أو أسهم شركة إلى أخرى أو من شخص إلى آخر، وهذا الأسلوب مهم جداً للكشف عن عمليات غسل الأموال.

6. يعد تحليل الرباط مهم للقيام في عدة تحليلات شبكية والتي تظهر العلاقات بين الأشخاص، وصلتها بالبيانات أو المعلومات المالية أو الصفقات التجارية.

7. يعد أسلوب المخطط الجيني عرضاً تصويرياً للعلاقات الشخصية بين الأطراف ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالقضية محل النزاع أو التحقيق، ويعد مخطط GENOPRO 2007 يستخدم عند الطلب لتحديد العلاقات العائلية؛ لتوضيح علاقة او تقديم دليل لم يكن له ارتباط مباشر بعملية الجريمة، أو القضية محل التحقيق ويستخدم في حالات تسوية التركات والطلاق.

8. تعقب الصفقات الصغيرة المشكوك فيها ويسمى بشريط مشهد الجريمة وهو يتضمن أية بيانات مالية صغيرة موضع الشك لوحظ تكرارها.

9. أسلوب دليل السيولة النقدية من خلال التسويات البنكية.

10. يقدم المحاسب القضائي نشرات الأسهم، والمالكين للاسهم والعلاقة بينهم والتي تمكّن المستفيدين المستثمرين من الاطلاع عليها وتظهر حركة الأسهم ويتم إعداد هذه النشرات غالباً على برنامج اكسيل.

11. إختبارات الشمول الكاملة والخطئة، ويتم استخدام هذا الأسلوب لتحديد المكان الصحيح للبيانات ويستثنى الصحيحة، وشمول الخطئة منها ؛ للمساعدة على إيجاد المعلومات المخفية والمفقودة.

12. الأساليب التحقيقية مثل : مراجعة الوثائق العامة من سجلات الشركة وفروعها والسجلات المدنية، أو الإجرامية وملف أنشطة تجارة الاسهم، والتحليل المخبري من تحليل بصمات الأصابع والتوقييع المزورة والوثائق المزورة، أو المعدلة والاجهزة الإلكترونية في الشركة محل التحقيق من خلال استرجاع الملفات، أو العمليات التي تمت من قبل، سحب تقارير المكالمات وسجل الهاتف، وبرامج استرجاع الملفات المحذوفة.

2-1-10 خدمات المحاسبة القضائية

يقدم المحاسبون القضائيون العديد من الخدمات اعتماداً على المهارات التي يتميزون بها عن غيرهم، ومن هذه الخدمات : (الخالدي، 2017)

1. البحث والتحري عن الفساد والاحتيال والحد منها، حيث يتم تعيين المحاسب القضائي لاكتشاف الإنحرافات في السجلات المالية للشركة من خلال البحث عن أخطاء تقييم المخزون، ورسملة المصروفات بشكل خاطئ لتشويه الأرباح واختلاسها.
2. تقديم استشارات لوضع استراتيجيات لمنع الاحتيال في الشركات، ويدرس المحاسب النظام المالي وامكانية تطويره ونقاط الضعف والقوة في نظام الرقابة الداخلية.
3. تحليل وتقييم الاعمال التجارية اذ من الممكن تحديد أو تقدير القيمة الحقيقية للشركات في حالات الإستحواذ أو الإندماج لضمان دراية المشتري بالقيمة الحقيقية والوضع المالي لها.

2-1-11 إجراءات المحاسبة القضائية : (الكبيسي، 2016)

1. الإلتقاء بالعميل: لأنّ تحديد المشكلة مرحلة أساسية لا يمكن أن يسبقها شيء، فإنّ فضّ أي نزاع يقوم في البداية على هذه المرحلة ؛ لمعرفة ماهية المشكلة وتحديد أبعادها وأثرها الدوافع التي أدت إلى حدوث المشكلة سواء أكانت دوافع شخصية إجرامية أم أخطاءً غير مقصودة أدت إلى ظهورها.

2. تدقيق الصراع لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الأساسيين فيها.

3. التحقيق الأولي : قبل وضع خطة عمل مفصلة بما يتيح وضع خطة عمل أكثر اكتمالاً.

4. وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي ستستخدم لحل المشكلة.

5. جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للإحاطة بالقضية محل التحكيم وقبل الإدلاء بالرأي.

6. تحليل الأضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية، واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج.

7. إعداد التقرير النهائي مبيناً فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج، وآراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الإثبات التي جمعها، دون إغفال أيّة حقائق حتى لايسمح بالطعن بسلامة التقرير.

2-1-12 المحاسبة القضائية وأزمة فيروس كورونا :

إن جائحة فيروس كوفيد -19 تعدت حالة الطواري في مجال الصحة العامة فحسب، بل هي أكثر من ذلك بكثير حيث أصبحت أزمة اجتماعية وأزمة إنسانية وأزمة إقتصادية وأخذت تتحول بسرعة كبيرة.(الأمم المتحدة، نيسان 2020)

ولأن للوباء العالمي COVID 19- تداعيات إقتصادية واجتماعية استثنائية على الناس والشركات في جميع القطاعات ، أعلنت عدة دول في المنطقة عن تقديم حزم من المحفزات لدعم المواطنين، ولتعزيز قدرة الشركات على التصدي للتراجع الحاد في نشاطها نتيجة لانتشار الوباء. (الأمم المتحدة، الأسكوا، 2020)

ومن المرجح أن تخسر المنطقة أكثر من 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مع ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وخلافاً لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، من المتوقع أن تتأثر فرص العمل في جميع القطاعات.

هذا وتكبدت الشركات في المنطقة في الفترة نفسها خسائر فادحة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 8 في المئة من إجمالي رأسمالها السوقي. (الأمم المتحدة، الأسكوا، 2020)

وبحسب رأي الباحث أنه سيكون هناك آثار سلبية كبيرة لهذه الازمة تتمثل بازدياد الفساد الإداري والمالي بسبب تغول الشركات على حقوق الموظفين والأستغناء عنهم دون مبرر، وإنتشار الرشوة لتمرير دعاوي تامينية لتغطية خسائر مبالغ فيها بشكل كبير أو كاذبة بسبب أزمة كورونا، وهذا مما يجعل هناك دور كبير على المحاسبة القضائية للتحقيق والتحليل في هذه الدعاوي.

وأنّ للمحاسبة القضائية دور مهم تقوم به في إدارة أزمة كورونا وبسبب توقف الأعمال نتيجة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) تساعد من خلال. تقدم خدمات رائدة في مجال مطالبات التأمين، ولدى المحاسبين القضائيين خبرة في تسوية واسترداد ملايين الدولارات لمختلف مطالبات الممتلكات وتوقف الأعمال، وتقديم مطالبات التأمين مع انتشار أزمة فيروس كورونا واتساع آثارها، وتساعد في جمع سجلات الخسارة المناسبة وإخطار شركات التأمين ومتابعة التغطية. ويمكن أن يساعد في

تحديد وتقدير الإيرادات والدخل المفقود نتيجة لتفشي COVID-19. ويمكنهم العمل مع وسيط التأمين لتحديد التغطية التأمينية المتاحة. يتضمن هذا العمل حسابات لتخفيف الخسائر والنفقات الإضافية مثل زيادة التكاليف المتعلقة بما يلي: (Dover forensics، 2020)

- تكاليف اللوجستيات وإعادة التوزيع

- تعطل سلسلة التوريد

- الاضطراب التشغيلي (مثل تحويل الإنتاج إلى مواقع أعلى تكلفة)

- اضطراب القوى العاملة (مثل العمل عن بعد، أيام الإجازة الإلزامية)

بالإضافة إلى الخسائر من زيادة النفقات، يمكن أن ينجم فقدان الدخل عن عمليات الإغلاق وانخفاض العملاء أو المبيعات، ويمكن أن تساعد المحاسبة القضائية في تحديد الأضرار الناتجة عن انخفاض المبيعات.

المبحث الثاني : الفساد الإداري والمالي :

المقدمة	1-2-2
مفهوم الفساد	2-2-2
عناصر الفساد	3-2-2
أنواع الفساد	4-2-2
الفساد الإداري والمالي	5-2-2
أسباب ظهور الفساد الإداري والمالي	6-2-2
أهمية الحد من الفساد الإداري والمالي	7-2-2
مكافحة الفساد الإداري والمالي في القطاع الخاص	8-2-2
أخطر أفعال الفساد الإداري والمالي	9-2-2

1-2-2 مقدمة

اشغلت مشكلة الفساد بشكل عام والفساد المالي والإداري بشكل خاص المجتمع الدولي مما دفع الكثير من الكتاب والباحثين لدراسته، وإظهار مخاطره مما دفع إلى توحيد الجهود الدولية للحد من هذه المشكلة المدمرة، ومكافحتها والقضاء عليها واعتبار أن مكافحته والقضاء عليه مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول وأنَّ عليها أن تتعاون معاً لترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة، والإدارة السليمة كركيزة أساسية ومعياراً سليماً من معايير الحكم الصالح فضلاً عن كونها مؤشراً مهماً على قدرة المجتمعات وفعاليتها في التقدم والرقى.

إنَّ محاربة الفساد لا تكون بالمؤتمرات والندوات وبرفع الشعارات فقط بل يجب أن يرافق ذلك النية الصادقة والعمل الدؤوب والتعاون على تظافر الجهود وتوفير الإرادة السياسية والقيادة الداعمة والقادرة على تخليص الشعوب من هذا المرض الخطير.

2-2-2 مفهوم الفساد

- عملية احتيالية يقوم بها الموظف باستغلال سلطته في معاملة مالية مخالفاً للواجبات المسندة إليه من أصحاب عمله للحصول على منفعة بشكل مباشر أو غير مباشر (أعمال تتضمن رشاو أو تعارض مصالح). (ACFE, 2016),
- عرفت جمعية فاحصي الاحتيال الفساد على أنه : إساءة استخدام الموظف نفوذه في العمليات التي يقوم بها في المعاملات التجارية بطريقة تخل بالواجبات المكلف بها من أصحاب العمل للحصول على المنافع الخاصة بشكل مباشر وغير مباشر. (ACFE, 2012)

- عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الفساد على أنه السلوك الخاطئ للجهة التي لها علاقة وسيطرة على المنافع وتسعى إلى الحصول عليها بشكل غير شرعي وممكن أن يكون سلوك فردي أو سلوك جماعي وذا علاقة بين الأطراف. (ASOSAI Guidelin, 2003)
- هو عبارة عن النشاطات التي تمارس من قبل أفراد من خارج الجهاز الحكومي تقوم باغراء الموظف العام بمنافع خاصة للتسهيل لهم أو لعائلاتهم تجاوز القوانين أو تغييرها بقصد تحقيق مكاسب. (O.osterfeld, 1989)
- وعزّف الباحث الفساد على أنه : عبارة عن قبول القائم على تأدية الخدمة العامة أو الخاصة بالحصول على منفعة مادية أو معنوية ؛ لتحقيق رغبات نفسية أو اتّجهات دينية أو عرقية أو ثقافية بالتسهيل والسماح لنفسه أو لفرد أو مجموعة أو أي جهة وطنية أو دولية بخرق القوانين والأنظمة والتعليمات أو الاستثناء منها.

3-2-2 عناصر الفساد:

يشمل الفساد عنصر أو أكثر من العناصر التالية: (دليل الأسوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد، 2003)

1. غالباً يكون هناك أكثر من شخص في قضية الفساد، وبالتحديد الشخص المقدم للمنفعة أو الإغراء والشخص المسفيد منها.
2. سوء استغلال للمنصب أو السلطة للحصول على أرباح خاصة.
3. يكون هناك إما عرض أو قبول لإغراءات.
4. محاولة الإغراء بالعرض أو المكافأة كميزة لأداء جرم رسمي.
5. أي عمل يشاء فيه استغلال أي ممتلكات عامة أو تابعة لجهة ما دون حق.
6. يحتمل ان يكون هناك محاولة تمويه.

7. ومن الفساد خيانة الأمانة.

لابد من الإشارة إلى بعض المعايير التي على أساسها يتم اعتبار هذا التصرف أو هذا الفعل نوعاً من أنواع الفساد وهذه المعايير هي:

1. المعيار القيمي: الذي يعد الفساد اي فعل يتم الخروج فيه على القيم السائدة في المجتمع.
2. المعيار المصلحي: الذي يعتبر الفساد اي فعل تقدم فيه المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

3. المعيار القانوني: الذي يحصر الفساد في خرق القوانين والأنظمة والتعليمات التي يجب مراعاتها وضعياً.

4. معيار الرأي العام: الذي يحدد بطريقته ما يراه فاسداً أو ما لا يراه كذلك لتكون النتيجة بعد ذلك أن الفساد ثلاثة أنواع:

أ. الفساد الأسود : يتفق الرأي العام على إدانت هذا السلوك ويطلب معاقبة صاحبه.

ب. الفساد الأبيض: يتغافل الرأي العام عن هذا السلوك ولا يطلب معاقبة صاحبه.

ج. الفساد الرمادي: هو سلوك يطالب فيه مجموعة معينة من الرأي العام معاقبة صاحبه في حين يبقى جزء من الرأي العام متردداً.

2-2-4 أنواع الفساد

من حيث الحجم (صبرينة و عتيقة، 2016)

1. الفساد الصغير (Minor Corruption)

(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

2. الفساد الكبير (Gross Corruption)

(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم، وأشمل وأخطر ؛ لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة.

من ناحية الانتشار (الخضر، 2018)

1. فساد دولي :- هذا النوع من الفساد يأخذ أبعاداً واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق العالمية و يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر ؛ حيث ترتبط المؤسسات الإقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالنظام السياسي أو قيادته لتميرير منافع إقتصادية ذاتية متبادلة يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

2. فساد محلي :- ويقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد في منشأته الإقتصادية وضمن المناصب الصغيرة والأفراد ذوي المناصب من الإدارة الوسطى أو الدنيا ومن الذين لا ارتباط لهم بشركات أجنبية تابعة لدول خارجية.

إنّ ارتباط الفساد المالي بالفساد الإداري من خلال عبارة) الفساد الإداري المالي (فهو الفساد

المالي هو الفساد الإداري أم يوجد إختلاف بينهما ؟

أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أنّ الفساد الإداري هو الفساد المالي، فالرشوة والاختلاس وسرقة المال العام مثال على الفساد الإداري وهو فساد مالي أيضاً، ففي بعض النواحي يكون

الهدف من الفساد الإداري هو الحصول على الأموال وقد يكون في نواحٍ أخرى ليس الحصول على الأموال، إنّما لغرض آخر مثل : المحسوبية في تعيين الموظفين وفق القرابة، أو الولاءات السياسية أو الحزبية أو القبلية، أو التسبب في العمل بالتأخير والانصراف قبل مواعيد الدوام. (الخضر، 2018)

2-2-5 الفساد الإداري والمالي

وبرأي الباحث الشخصي يجب إقران الفساد الإداري بالفساد المالي والعكس صحيح حيث إنّه لو كان هناك تجاوز إداري بدرجة تصل للفساد لا بد أن يكون له أثر مالي ملموس وإن لم تتطرق إليه الإدارة أو الأجهزة الرقابية ولا بد من دراسة الفساد الإداري والمالي معاً مع توضيح مفهوم كلّ منهما بشكل مستقل.

2-2-6 أسباب ظهور الفساد الإداري والمالي :

هنالك مجموعة من الأسباب ادت إلى ظهور الفساد المالي والإداري منها ما يلي. (نور، 2018)

1. الأسباب السياسية:

تعد الإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ولا تملك المبادرات لمكافحته، حتى وإن أعلنت برامج إصلاحية، ويصبح وجود المصلحين بلا معنى حتى إذا توافرت لديهم الجدية والرغبة الصادقة تتركز في الإصلاح، فضعف مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الأنظمة وعدم وجود الشفافية، وعدم إيضاح حقوق الأفراد وواجباتهم مالهم وما عليهم فغياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب مؤسسات الدولة القانونية والدستورية (دولة القانون) وهذا يؤدي إلى إستشراء الفساد وإن يد القضاء لا تطول المسؤولين في الدولة مهما ارتكبوا من فساد.

2. الأسباب الاقتصادية :

تتركز في البطالة وتدني الأجور والرواتب وتباين الدخل بشكل كبير وانخفاض مستوى معيشة الفرد، يحمل الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها المجتمع نتيجة للحروب والصراعات القبلية والكساد والحصار الاقتصادي من بعض السياسات الدولية، إضافة إلى ذلك غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة، أو الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل الفساد المالي جزءاً كبيراً منها وكذلك تجنيب الأموال.

3. الأسباب الاجتماعية :

تتجلى عندما يعدو كل شيء يقاس بالمال، الكلمة في وسائل الإعلام بثمن، والحكم القضائي في بعض الحالات بثمن، ويصبح لكل شيء ثمن أو مقابل مالي، والسلوك والعادات والموروثات الاجتماعية، وكذلك عندما يحدث للمجتمع من كوارث وأزمات تخلف آثار مدمرة في المجتمع من فقر وحاجة وأحياناً سلوك يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية في هذه الحالة يكون المجتمع قد ابتلي بفساد يصعب معالجته.

4. الأسباب الدينية:

تتركز في ضعف الوازع الديني والانصياع لشهوات النفس التي تأمر صاحبها بالسوء، فغياب الوازع الديني وضعفه تقود الشخص إلى سلوك غير سوي مفاده عدم مخافة الله سبحانه وتعالى فيرتكب المعاصي دون مبالاة.

5. الأسباب القانونية:

يقوم رجال القضاء والقانون في الدولة باستغلال صلاحياتهم، ونفوذهم وخبرتهم القانونية لتحقيق مكاسب خاصة، وسوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القانون

وتضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يجعل الموظف يتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقة خاصة والتي تتعارض مع مصالح المواطنين.

ولعل وحسب رأي الباحث موسى نور من أهم أسباب ظهور الفساد المالي والإداري. (نور، 2018)

1. وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر السلطة في البلاد ولا تقبل المشاركة في ظل وجود نظام استبدادي تكثر فيه الظواهر السلبية من استغلال للسلطة والمناصب في كل المجالات، وغياب المساءلة والمحاسبة القانونية واستغلال المال العام وتسخيره لأفراد أقلية معينة في ظل غياب العدالة الاجتماعية يتخلى المواطن عن روح المواطنة والوطنية والانتماء للوطن فتمارس كل أشكال الفساد المالي والإداري.

2. غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي:

نجد أنّ معظم الحكومات تستمد قوتها من وجود نظام قضائي عادل ومستقل وقوانين فعالة وراعية تحكم كل من تسول له نفسه دون هوادة أيّاً كان موقعه، وهنا تفرض الدولة هيئات لتحكم المجتمع على اسس مبنية على المساواة والعدالة والتكافل وغرس القيم الفاضلة في المجتمع، فغياب المساءلة والمحاسبة ؛ تكثر مظاهر الفساد المالي والإداري وينتشر في كل أرجاء الدولة.

3. انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني في المجتمع: إذا فقد الشخص وازعه الديني فإنّه يرتكب كل أنواع المعاصي والفساد، ، تكثر الابتلاءات في المجتمع وتنتشر الرذيلة ويفقد المجتمع القيم والأخلاق ويعم الفقر والجهل.

4. ظهور ظاهرة المحسوبية على حساب المصلحة العامة:

نجد أنّ هذه الظاهرة شائعة في المجتمع العربي والإسلامي فالشخص المسؤول يقوم باختيار أهله وأقاربه وتعيينهم في الدولة دون النظر إلى معيار الكفاءة و الجدارة، فتكثر الوساطة في شغل

الوظائف وبالتالي يقل الأداء ؛ لأنه يتم تعيين الشخص غير المناسب في المكان المناسب وبالتالي
يكثر الفساد المالي والإداري.

5. ضعف الأجهزة الرقابية والإشرافية والتنقيشية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص:
ويعتبر من أهم مظاهر تفشي ظاهرة الفساد هو ضعف الأجهزة الرقابية في الدولة لأنها لا تستطيع
بسبب إجراءات ضوابط العمل والرقابة على أداء المؤسسات، والقيام بالمهام التنقيشية وكذلك
الإشراف على الخطط ومتابعتها وبغيابها تكثر حالات الفساد المالي والإداري ولا تستطيع السيطرة
عليه.

6. انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع :
إن سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول الفقيرة حيث يستحوذ أصحاب النفوذ
على الأموال يساعد على ظهور الفساد، كذلك الوضع الاقتصادي المتردي والفوارق بين الطبقات
الاجتماعية ساهمت في انتشار الظاهرة بصورة كبيرة في المجتمع.

7. تولي المسؤولية لقيادات ضعيفة وغير مؤهلة وغير متخصصة في مجال عملها :
فهو من أبرز عوامل انتشار الفساد المالي والإداري فوجود قيادات غير كفوة أو متخصصة في
مجال العمل فتشغل وظائف قيادية وسيادية، فيؤدي ذلك إلى ظهور الفساد لا محالة.

8. وجود قوانين أو أنظمة أو تشريعات تشجع وتساعد على ارتكاب الفساد المالي والإداري غالباً
يكون القانون وسيلة من وسائل ارتكاب الفساد إذا استغل استغلال سيء، وذلك عندما يعبر عن
وجهة نظر الأنظمة الدكتاتورية الظالمة؛ فيسعى المشرع إلى خلق جرائم عن أفعال أصلها مباح
ولكن من أجل وضع المواطن في محل الاتهام واضعاف مركزه القانوني، مما يدعو الفرد إلى
التحايل على هذه النصوص بشتى الوسائل وأغلبها تكون غير مشروعة فمنها: الرشوة والتزوير
وانتحال الصفة والسرقعة والاختلاس وبالتالي يكثر الفساد المالي.

7-2-2 أهمية الحد من الفساد الإداري والمالي :

أصبحت المجتمعات تعاني من مشكلة الفساد الإداري والمالي الذي أصبح ظاهرة بسطت سيطرتها على أغلب القطاعات داخل الحكومة وتعدتها للمنظمات الخاصة بل بسط سيطرته أيضا ليصل إلى التعاملات خارج الدولة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فكان لابد من بذل الجهود المحلية والدولية للحد والسيطرة على هذه المشكلة، فتشكلت التحالفات؛ لمحاربة هذه المشكلة وعقدت المؤتمرات والندوات والتي اثمرت على ابرام اتفاقيات دولية وعربية لمكافحة الفساد الإداري والمالي ؛ لايجاد الوسائل الفعالة لتحقيق التعاون والتضامن الدولي لمحاربة ومواجهة هذه الظاهرة والحد منها، ونذكر منها مايلي :

• الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

حررت هذه الاتفاقية بتاريخ 2010/12/21 بعد موافقة وزراء الداخلية والعدل العرب باجتماعهم المنعقد بالقاهرة ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2013/6/29 أي بعد ثلاثين يوماً من مصادقة سبع دول عربية عليها.

مع مراعاة أن وصف أفعال الفساد المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية يخضع لقانون الدولة الطرف، وتعتمد كل دولة وفقاً لنظامها القانوني ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التي تساهم وتساعد على انتشار الفساد.

الأفعال التي جرمتها الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المادة

الرابعة، 2010)

1- الرشوة في القطاع العام.

2- الرشوة في شركات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام.

3- الرشوة في المنظمات والشركات الخاصة.

4- رشوة الموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية الرسميين فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية داخل الدولة الطرف.

5- استغلال الصلاحيات والسلطة لتحقيق المكاسب.

6- إساءة استغلال الوظائف العامة.

7- الإثراء غير المشروع.

8- غسيل الأموال.

9- إخفاء العائدات الإجرامية المتحصلة من الأفعال الواردة في هذه المادة.

10- إعاقة سير العدالة.

11- اختلاس الممتلكات العامة والاستيلاء عليها بغير حق.

12- الاستيلاء على كل أو جزء من الشركات المساهمة والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والنفع الخاص.

13- الجرائم الواردة في هذه المادة اوالمشاركة و الشروع فيها.

• مبادرة ستار (World Bank Group,2007)

أطلق البنك الدولي عام 2007 مبادرة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المختص بالجريمة ومكافحة المخدرات لاستعادة الأموال والأصول المسروقة والتي عرفت بمبادرة ستار وهدفها العام استعادة 1.6 تريليون دولار من أموال الشعوب الفقيرة المنهوبة، وكانت أبرز أهدافها مايلي :

1. المساعدة في استعادة الأموال والأصول من زعماء الدول النامية.

2. استثمار الأموال المستعادة في برامج إنمائية فعالة.

3. محاربة ملاذات الأموال المسروقة الآمنة على المستوى الدولي.

4. تهديد الزعماء الفاسدين بأنهم لن ينجوا من القانون.

ولتنفيذ هذه الاهداف تم وضع تدابير إجرائية كما يلي :

1. دعم البلدان النامية لبناء القدرات المؤسسية ومساعدتها فنياً لتدعيم الهيئات القضائية في صياغة قوانينها لتتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2. دعم نزاهة الاسواق المالية من خلال:إمتثال المراكزالمالية لقوانين مكافحة غسل الأموال لتساعد

على رصد غسل العائدات غير المشروعة، ودعم أنظمة المعلومات المالية العالمية لتقوية تعاونها.

3. مساعدتها باستعادة الأصول وتقديم القروض والخبراء والتعاون فيما بين الدول.

4. مراقبة إستخدام الأصول المستعادة لإستخدامها في بناء المؤسسات التعليمية والبرامج الإجتماعية والبنية الأساسية.

ويرى الباحث أنه اذا لم يكن هنالك جدية في مكافحة ومحاربة الفساد والحد منه فلا يوجد أهمية أو

دور لأي اتفاقية أو مبادرة، فإنه غالباً ما يتم محاربة الفساد بحسب مصالح المتنفذين والسياسيين،

والتستر على الفساد الذي يخدم مصالحهم أو مصالح الداعمين لهم، وهذا بحد ذاته فساد أكبر يؤثر

بمصادقية الجهة المسؤولة بمحاربة الفساد بل ينظر إليها أنها متورطة وداعمة للفساد.

8-2-2 مكافحة الفساد في القطاع الخاص

ولمكافحة الفساد في القطاع الخاص تقوم كل دولة طرف ما يلزمها من إجراءات طبقاً للقوانين والأنظمة المتعلقة بمسك الدفاتر والسجلات وعرض البيانات المالية ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات لمنع القيام بالأفعال التالية بغرض ارتكاب أي من الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الإتفاقية :- (الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، 2010)

- أ- القيام بإنشاء حسابات خارج الدفاتر .
- ب- عدم اثبات معاملات في الدفاتر أو دون تبيينها بصورة كاملة وواضحة.
- ت- تسجيل حركات ونفقات وهمية.
- ث- تسجيل مصروفات مالية دون تبيينها على الوجه الصحيح.
- ج- الاستناد إلى مستندات زائفة.
- ح- إتلاف وثائق محاسبية ومالية بشكل متعمد مخالف للأنظمة والتعليمات.

9-2-2 أخطر أفعال الفساد الإداري والمالي

تركز الدراسة على أخطر فعلين (في رأي الباحث) من أفعال الفساد المالي والإداري المجرمة دولياً وهما :

1. الرشوة.

2. غسيل الأموال.

ف نجد أنّ هذين الفعلين لهما علاقة مع بعضهما فمن الممكن الاستعانة بالرشوة لغسل الأموال و غسل اموال من خلال الرشوة.

وسيتم توضيح كل فعل منهما بشكل مستقل عن الآخر بالقدر الذي يتيح للدراسة تغطية أهم الجوانب لكليهما.

أولاً : الرشوة.

ترتكب عدة حالات من الفساد في القطاع الخاص وفقاً للمواثيق الدولية وعلى رأسها الرشوة بل من أخطرها : (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، 2018)

1. الرشوة النشطة بين الموظفين المحليين وهي : عبارة عن عنصر أو أكثر من الوعد أو التقديم أو المنح للموظف العام أو أي شخص على منفعة غير مستحقة بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بمهام معينة أو الامتناع عن أداء مهام معينة ضمن واجباته أو وظيفته.

2. رشوة الموظفين العاميين الأجانب، وتختلف عن رشوة الموظفين العموميين بأنَّ الغرض من الحصول على المنفعة التجارية أو أي منفعة غير مستحقة أو الاحتفاظ بها، فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال التجارية الدولية.

3. الرشوة النشطة في القطاع الخاص وهي عبارة عن عنصر أو أكثر من الوعد أو التقديم أو منح الموظف أو العامل أو من يقوم بعمل بأي صفة في القطاع الخاص منفعة غير مستحقة بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بمهام معينة أو الامتناع عن أداء مهام معينة مما يؤدي إلى إخلال بواجباته الوظيفية.

4. الرشوة السلبية في القطاع الخاص: و تتضمن عناصر الرشوة النشطة بالإضافة إلى عنصر طلب أو قبول أي منفعة غير مستحقة واعتبرت المواثيق أنَّ مجرد قبول الوعد أو العرض يعتبر ارتكاباً لجريمة الرشوة.

أنماط الرشوة (عبد المجيد، 2014)

1. التأثير على بيع بعض السلع بفرض أتاوات
2. قبول أو تقديم هدايا بشكل غير مشروع.
3. تقديم أموال مقابل تقاضي الضرائب الحكومية.
4. تقديم أموال لاعتماد مستندات مزورة أو مخالفة.
5. تقديم أموال لتقاضي تهمة اوحكم قضائي.
6. تلقي أموال مقابل دعم منافس غير مؤهل.
7. تلقي أموال مقابل المصادقة على القروض والتسهيلات البنكية غير مستوفية الشروط.
8. تقديم منافع للحصول على معلومات عن العطاءات.

المجالات الشائعة للفساد والرشوة : (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، 2018)

1. نواحي الخطورة

يصدر مركز الشفافية الدولية سنويا تقرير مؤشر مدركات الفساد الذي يمثل مصدراً قيماً لتحديد النواحي ذات الخطورة العالية تبعاً لذلك، فإنه يجب على الشركة عندما تقوم هي نفسها أو عملائها بالتعامل مع جوانب ذات خطورة عالية، أن يكون لديها أنظمة رقابة داخلية فعالة للحد من الرشوة والفساد.

2. الإدارة

للإدارة دور جوهري لتطوير ثقافة أعمال نزيهة وأخلاقية داخل الشركة، ولكن في بعض الأحيان تكون الشركة معرضة لأفعال فساد بسبب قصور في أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة، ومن ضمن

تلك الأفعال جرائم الاحتيال والتزوير، ويوجد مؤشرات تدل على عدم التزام الإدارة بمكافحة الفساد كما يلي:

- محاولة منع الوصول إلى معلومات الزبائن و موردين.
- عدم تزويد مجلس الإدارة أو اللجان أو أي جهة أخرى بالتقارير في الوقت المحدد.
- بناء علاقات عمل مع زبائن من ذوي المخاطر العالية رغم تحذير دوائر الامتثال والقانونية.
- معاملات غيرمعتادة وغير مبررة.
- مخالفة أنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة فصل المهام.

3. الطرف الثالث

تقوم الشركات عادة في بناء علاقات عمل مع طرف ثالثة مختلفة، سواء من القطاع العام (موظفون، عامون، أو مدنيون)، أو مع شركات من القطاع الخاص، وذلك لتحقيق فرص عمل جديدة أو إنشاء علاقات عمل مع زبائن أو عملاء، وتغطي العلاقات مع أي أطراف أخرى ثالثة بأنظمة رقابة داخلية ملائمة للتأكد من ان استخدام الفريق الثالث قد تم من أجل تحقيق أغراض تجارية شرعية، ومن أجل منع الرشوة والفساد كذلك.

ومن الأمثلة على المؤشرات المتعلقة بالسلوكيات الفاسدة فيما يتعلق باستخدام الطرف الثالث

هي :

- إبرام صفقات غير متعلقة بأغراض تجارية واضحة، أو نشاط عمل معلن.
- طلبات دفع مقدمة إلى أطراف أخرى، هم ليسوا جزءاً من علاقات العمل.
- تردد في تضمين بنود تتعلق بمكافحة الفساد.
- موقع غير ملائم أو غير معتاد بالنسبة لنوعية المعاملات المنفذة.

4. الهدايا ووسائل الترفيه

يجب على الشركات أن تضمن ألا تكون الهدايا ووسائل الضيافة والترفيه تهدف إلى التشجيع على الفساد، بل تكون لأغراض تجارية شرعية، وألا تكون ذات انفاق كبير.

5. الدفعات

يجب ضمان أن مدفوعات الشركة تتم تنفيذًا لبنود الاتفاقيات، والعقود ولنشاط تجاري مشروع وألا يتم استخدامها لأي أفعال فساد، وأن تكون ضمن ضوابط رقابية لتفادي أي انفاق دون وجود مسوغ واضح له.

6. الأفراد

مراقبة سلوك الموظفين الذين يتعرضون لأزمات مالية لرصد أي محفز أو علامات تدل على إمكانية حدوث أفعال فساد أو رشاي ومن هذه السلوكيات والعلامات :

- انفاق معيشي يتجاوز الدخل العائلي.
- الاستمرار بالدوام دون طلب إجازات والحضور مبكراً والتأخر دون مبرر، والاصرار على التعامل مع زبائن محددین.
- منع الوصول إلى الوثائق والسجلات واخفائها.

ثانياً : غسيل الأموال

هو عملية يحاول المجرمون من خلالها إخفاء المصدر الأصلي لعائدات ناتجة عن أنشطة غير قانونية، مثل الرشوة، والتهريب والاتجار بالمخدرات، والتهرب الضريبي، والاتجار بالأسلحة،

والإفلاس. (الجيلي و جميل، 2012)

مراحل غسيل الأموال

وتتلخص مراحل عملية غسل الأموال بالآتي :

المرحلة الاولى :

مرحلة التنظيف (الجيلي و جميل، 2012)

حيث يتم استثمار الأموال العائدة من تجارة المخدرات بصورة إيداعات أو مشتريات اولية عن طريق بعض الأساليب الشائعة بين مهربي المخدرات مثل :القيام بإيداعات بنكيه في أحد البنوك أو شراء ضمانات بنكيه ووحداث نقدية وتحويلها إلى نقد في مكان آخر، أو شراء مسكوكات القمار الرمزية وصرفها بعد حين كأرباح أو شراء مجوهرات، وسيارات، وعقارات أو أي كماليات ثمينة وبيعها فيما بعد، او القيام بشراء مؤسسه مالية أو تجاريه واستعمالها كقناة للسيولة النقدية.

المرحلة الثانية :

مرحلة الترفيد (المطيري، 2007)

ويقال لها مرحلة التعتميم أو التغطية أو الفصل أو التجميع أو التفريق أو التمويه أو التشطير، فبعد دخول الأموال القذرة في قنوات النظام المصرفي، يقوم غاسل الأموال تجزئة وعزل الأموال القذرة عن مصدرها غير المشروع من خلال تحويلات الكترونيه متعددة محليه وعالميه ومعقدة والتي تشبه كثيراً من حيث تكرارها وحجمها في التعاملات المالية المشروعة ؛ لجعل متابعة هذه الأموال صعب ومستحيل .

لذا تعد هذه المرحلة أكثر المراحل الثلاث تعقيداً وصعوبة بالنسبة لسلطات مكافحة غسل الأموال، لاتصافها بالطبيعة الدولية وهي تقوم باستخدام العديد من الأساليب المتشعبة والمتنوعة، ومنها ما يلي:

- تحويل الأموال من دولة لأخرى.

- التحويل الإلكتروني الذي ينتقل بالأموال بطريقه سريعة إلى بنوك خارج البلاد، يصعب معها ملاحقة أو تعقب مصدرها.
- استخدام النظم المصرفية السرية.
- استثمار الأموال بشكل عشوائي في بلدان مختلفة وإعادة بيع الأصول المشتراة ونقل الاستثمارات باستمرار؛ لتجنب اقتفاء أثرها من جانب السلطات المختصة.
- التواطؤ مع البنوك المحلية و الدولية.
- تسهيل حركة الأموال غير المشروعة من خلال معاملات مزورة وخطابات الاعتماد من خلال الشركات "الغطاء" أو "الواجهة" والشركات الوهمية التابعة للمنظمات الإجرامية داخل وخارج بلد مصدر الأموال.
- استغلال نوادي القمار في تغيير العملة، وإصدار الشيكات وتحويل الأصول إلى نوادي قمار أخرى.

المرحلة الثالثة

وهي مرحلة الدمج حيث تختفي الأموال في حسابات أجنبية وواجهات أعمال شرعية أو تحت ستار عمل تجاري صوري وتبدو وكأنها تحصلت من أعمال تجاريه مشروع.

لعملية غسل الاموال آثار إقتصادية عديدة يمكن تلخيصها بالآتي (أمين، 2008)

- ١ - يؤدي تسرب الأموال المغسولة في الاقتصاد القومي للدول إلى حدوث تشوه في نمط الانفاق والاستهلاك مما يؤدي إلى اختلاف في توزيع الدخل، إذ إن الأفراد المستفيدين من تسرب الأموال المغسولة لا يدفعون عنها ضرائباً، وعليه هم لا يسهمون في الإيرادات التي تمول الانفاق العام وبذلك يصبح عبء الضرائب على أصحاب النشاطات الظاهرة فقط والمسجلة في الحسابات القومية في حين يزداد أصحاب النشاطات الخفية ثراءً.

٢- عدم تسجيل نشاطات الظل يؤدي إلى أن تكون المعلومات، والبيانات الإقتصادية عن خط التقديرات خاطئة وغير دقيقة؛ مما يؤدي إلى نتائج سلبية على الصعيد السياسات الإقتصادية، ولا بد من الإشارة إلى أن هناك) حسنة (واحدة للاقتصاد الخفي، وهي أن الاستثمار البشري في ظل النشاطات الخفية يمكن أن يتجه إلى الارتفاع لحسن استفادة المجتمع من هذه الأنشطة.

٣ - زيادة العجز في ميزان المدفوعات وحدث أزمة سيولة في النقد الأجنبي، مما يهدد احتياجات الدولة لدى البنك المركزي في العملات المدخرة.

٤- تؤدي عملية غسل الأموال إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الإقتصادية حيث يمكن اللجوء إلى شراء الاوراق المالية ليس لغرض الاستثمار ولكن لغرض اتمام مرحلة معينة من مراحل غسل الأموال، ثم يتم بيع الاوراق المالية بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الاوراق المالية بشكل عام في البورصة ومن ثم انهيارها بصورة مأساوية. إخفاء أو تمويه حقيقة مصدر الأموال أو مكانها أو تمويه مصدرها ودور السرية المصرفية في عمليات غسل الأموال.

المبحث الثالث : آليات و إجراءات المحاسبة القضائية للحد من الفساد

2-3-1 آليات المحاسبة القضائية للحد من الفساد

2-3-2 إجراءات المحاسب القضائي في كشف حالات الفساد وتحديد الجهة المقصرة

2-3-1 آليات المحاسبة القضائية للحد من الفساد

آليات المحاسبة القضائية المقترحة للحد من الفساد الإداري والمالي تشمل الآليات التالية:

(عاطف، 2014)

1. الاختصاص في المهارات التالية : الحد من وكشف حالات الاحتيال، و الفحص والتحقيق في حالات الفساد، و الافصاح والتقرير عن حالات الفساد المالي.
2. توفر الخبرات والمعارف اللازمة للتعامل مع الاساليب الاحتيالية للفساد.
3. استخدام البرامج الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات للحد من الفساد.
4. تقديم الاستشارات القانونية والقضائية والتحقيقية في قضايا الفساد.
5. استخدام تدقيق نظم المعلومات لاستخراج واكتشاف الأدلة الالكترونية لحالات الاحتيال والفساد في بيئة الأعمال الالكترونية.
6. المقدرة على فحص و حل والتفاوض في النزاعات والخلافات القضائية المتعلقة بقضايا الاحتيال والفساد.
7. تقديم خدمات مختصة في الفحص والتحقيق في قضايا قرصنة الانترنت و الجريمة المنظمة وغسيل الأموال.
8. مهارات الاتصال والتواصل والمقابلات لجمع الأدلة والمعلومات عن حالات الفساد. وتوفر مهارات المحاسبة القضائية والتحقیقة والتفتيشية المرتبطة بالتفكير الخلاق لفحص واكتشاف حالات الفساد.

2-3-2 إجراءات المحاسب القضائي في كشف حالات الفساد وتحديد الجهة المقصرة وكالاتي

(davis. & others, 2010) :

1. إجراء مقابلة مع المسؤولين في الجهة التي حدث فيها الفساد؛ للحصول على فهم للحقائق المهمة ومعرفة أطراف القضية.
2. إجراء فحص ومعاينة لتفاصيل القضية.
3. إجراء تحقيق أولي لكي يتمكن المحاسب القضائي من رسم خطة عمل تفصيلية تسمح له بالتخطيط اللاحق.
4. وضع خطة عمل استناداً إلى معرفته بالقضية وتحديد الأهداف المراد تحقيقها والمنهجية التي ينبغي استخدامها
5. الحصول على أدلة ذات صلة بالموضوع, استناداً على طبيعة القضية المعروضة, وقد تنطوي على تحديد مكان الوثائق والمعلومات والأشخاص والأصول واستخدام الرسوم والبيانات لشرح القضية.
6. إعداد التقرير النهائي ويجب أن يكون التقرير بلغة واضحة ومفهومة مستند إلى أدلة الإثبات التي جمعت ويجب مراعاة عرض الحقائق بشكل يساعد على التوصيف الدقيق والموضوعي لنتائج الفحص والتقويم.

المبحث الرابع : الدراسات السابقة**1-4-2 الدراسات العربية****2-4-2 الدراسات الأجنبية****3-4-2 مميزات الدراسة**

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

1-4-2 الدراسات العربية

1-دراسة (عزيزة، 2018) بعنوان "دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات

غسيل الاموال"

هدفت الدراسة إلى التبين من دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسيل الاموال في البنوك التجارية في الأردن، من خلال التعرف على مبادئ وماهية المحاسبة الجنائية، والقيام بالاطلاع على مدى استخدامها في البنوك التجارية العاملة في الأردن من خلال استطلاع رأى عينة الدراسة.

واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي و التحليلي في عرض البيانات وتم توزيع استبانته على عينة من العاملين في الدوائر الاشرافية والرقابية في تلك البنوك، وتم توزيع استبانته على حجم العينة البالغ (195) استبانة، وتم استرداد (145) استبانة وبلغت الاستبانته الخاضعة للتحليل (142) بعد استبعاد (3) استبانته لعدم اكتمال اجابة المبحوثين.

وتوصل الباحث إلى انه يوجد دور لتطبيق المحاسبة الجنائية (المؤهلات العلمية والتعليمية، اساليب التدقيق، القدرات والمهارات، الركائز البيئية) في الحد من عمليات غسيل الاموال في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

واوصت الدراسة بضرورة قيام ادارات البنوك بعمل ورش تعليمية ومؤتمرات وندوات لاستراتيجية تعليم موظفيها على الحد من عمليات غسيل الاموال، وتنمية مهارات وخبرات العاملين فيها، وضرورة احتواء الهيكل الوظيفي للبنوك على متخصصين بالمحاسبة الجنائية.

2-دراسة (فرح، 2017) "العوامل المؤثرة على دور المحاسبة القضائية بالتصدي للفساد

المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان"

هدف الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة في دور المحاسبة القضائية بالتصدي للفساد المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان، من خلال بيان مدى اهتمام القوانين و التشريعات بالمحاسبة القضائية، ومدى توفر الأساليب والأدوات المعتمدة في الشركات ومدى توفر المهارات للجهات التي تمارس مهام المحاسبة القضائية.

واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي و التحليلي في عرض البيانات وتم توزيع استبانته على عينة عشوائية من المدراء الماليين في الشركات المدرجة في بورصة عمان، والمدققين الخارجيين، حيث بلغ حجمها (336) استبانة، وقد تم تحليل تقارير هيئة مكافحة الفساد فيما يتعلق بقيمة عمليات الفساد و عدد القضايا للسنوات (2004-2015).

وتوصل الباحث إلى أن هناك تزايد في قيمة و عدد حالات الفساد المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان قبل اكتشاف عمليات الاحتيال وأن الفصل في القضايا زاد بعد اكتشاف عمليات الفساد المالي وأنه لا يوجد أثر للتشريعات ومهارات الجهات التي تمارس المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي قبل اكتشاف قضايا الفساد، وبعد اكتشاف القضايا أصبح هناك أثر للتشريعات والمهارات. واوصى الباحث باستحداث وظيفة محاسب قضائي في المحاكم التي تبحث في قضايا الفساد المالي، وتفعيل دور مهنة المحاسبة القضائية في الأردن، وتفعيل التشريعات والقوانين اللازمة، وكذلك ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

3-دراسة (عبدالله، 2017) "أثر تطبيق المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة

الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن، والتعرف على أثر تطبيقها في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما تهدف إلى التعرف على المعوقات التي قد تحد من تطبيق هذه التقنيات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من قبل المحاسب القانوني في الأردن.

و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانته لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتكوّن مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين والعاملين في مكاتب تدقيق الحسابات المرخص لهم بمزاولة مهنة التدقيق في الأردن، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (145) استبانته، تم استرداد (113) استبانته منها.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها : وجود تطبيق مرتفع لتقنيات المحاسبة القضائية (المتثلة في تقنية التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وتقنية التقيب عن البيانات) من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن، تأثير مرتفع لتطبيق تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية، انخفاض درجة وجود المعوقات التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن.

واوصت الباحثة إلى تعزيز قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق تقنيات المحاسبة القضائية والإفادة منها في العملية التدقيقية، والإفادة من تطبيقات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة

الارباح في الشركات المساهمة العامة، وتظافر جهود الجهات المعنية بمهنة المحاسبة والتدقيق للتغلب على الصعوبات التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية.

4-دراسة (منوخ، 2017) "دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي"

هدفت الدراسة لمعرفة دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي و تحديد الأساليب الاحتمالية المتسببة في حالات الفساد المالي وتحديد آليات وأدوات المحاسبة القضائية التي تساعد الشركات أو المؤسسات في اكتشاف قضايا الفساد المالي، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جانبه العملي بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) استبانة لهذا الغرض ووزعت على أفراد عينة الدراسة من الموظفين العاملين في هيئة النزاهة، وتوصل الباحث إلى أنّ المحاسبة القضائية تغطي مساحة واسعة من المجالات وتحتاج إلى عدة تخصصات لتعزيز الأحكام القضائية.

واوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية في البيئة العراقية وتحديد أهميتها وأساليبها وإجراءاتها في فض المنازعات والدعاوى القضائية وإيجاد تشريعات تلزم المحاسب القضائي بصقل مهاراته وخبراته، وإنشاء وحدة المحاسبة القضائية في كل من المحاكم وهيئة النزاهة العراقية والبنك المركزي ومكاتب المفتشين العموميين، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مواجهة والحد من مظاهر الفساد المالي.

5-دراسة (الكبيسي، 2016) "دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من

وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي وفيما يتعلق بفض النزاعات المالية، إعتد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وتم توزيع 160 استبانة على عينة الدراسة والتي تحوي على 80 قاضياً و80 محاسباً قضائياً، وخلص الباحث إلى أنّ المحاسبة القضائية مهمة لدى القضاة بشكل ممتاز ولكن يرى المحاسبون القضائيون أنّ دور المحاسبة القضائية في فض النزاعات يصل لدرجة جيدة فقط.

واوصى الباحث بأن تهتم الجامعات بالمحاسبة القضائية من خلال دراسات بحثية و مساقات وتخصصات دراسية، وأن تقوم الجمعيات المهنية بدورها لوضع التعليمات وإصدار القوانين الناظمة لمهنة المحاسبة القضائية، والاهتمام بوجود المحاسب القضائي جنباً إلى جنب القاضي وتيسير الفجوة بينهم.

6-دراسة (برغل، 2015) "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية

بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للبحث عن العلاقة التكاملية بينهما، إذ تم توزيع (68) إستبانةً على عينة قسدية واستخدمت الأسلوب الإنتقائي في إختيار أفرادها التي تتكون من أصحاب المصالح من المساهمين ومدققي الحسابات الخارجيين، والأطراف الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة مثل : القضاة والمحامين وهيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، ودائرة مراقبة الشركات، كما قامت بإجراء مقابلات شخصية مع عدد من أفراد العينة الأقدر على إدراك مفاهيم الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ المحاسبة الجنائية توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الاحتيال والغش التي تمارس في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

اوصت الدراسة إلى ضرورة استحداث وظيفة مدقق جنائي في المحاكم التي تبحث في جوانب المسؤولية المدنية لكل من مدققي ومجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتفعيل التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإجراءات الرادعة على المخالفين الذين يساهمون في إشاعة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

7-دراسة (بقاين، 2016) "أثر تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن عمليات

الاحتيال والغش في القوائم المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية واستخدمت الباحثة أساليب إحصائية متعددة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وصممت الباحثة استبانة وزعت على (192) من المدققين المرخصين واستردت 131 استبانة.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق تقنية أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر و تطبيق تقنية التنقيب عن البيانات يؤثر في الكشف عن عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأنه يوجد اهتمام كبير من قبل مدققي الحسابات بتقنيات المحاسبة الجنائية بصورة عامة، وبتقنية أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وتقنية التنقيب عن البيانات بصفة خاصة باعتبارهما من التقنيات الملائمة للكشف عن عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وأنه يوجد العديد من المعوقات منها النقص في الدورات التدريبية

المتخصصة بتقنيات المحاسبة الجنائية للمحاسبين والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

واوصت الدراسة بتعزيز وتشجيع تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية للكشف عن عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية ودراسة المعوقات التي تحدّ من تطبيقها وإيجاد حلول ملائمة لها، والتأكيد على تقنية أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وتقنية التنقيب عن البيانات، وعقد المزيد من الدورات التدريبية حول آليات عمل تقنيات المحاسبة الجنائية لكل من المحاسبين والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

8-دراسة (مطاحن، 2015) "المحاسبة القضائية في إطار مهام الرقابة المالية العليا

لديوان المحاسبة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع المحاسبة القضائية في إطار مهام ديوان المحاسبة في الأردن من خلال تقييم حجم وقيمة المخالفات المالية وعمليات الغش والاحتيال والتي تتطلب دوراً للمحاسبة القضائية وبيان مدى اهتمام التشريعات والقوانين والتعليمات بالمحاسبة القضائية وتقييم مدى تمتع مدققي الديوان بالمؤهلات اللازمة وأخلاقيات المهنة، ومدى استخدامهم لأساليب وأدوات المحاسبة القضائية.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات وإختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة بلغت (252) مدققاً ومدققاً مساعداً من أصل مجتمع الدراسة البالغ (378)، كما تم تحليل تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق بأنواع عمليات الغش والاحتيال والمخالفات المالية للسنوات (2009 – 2013).

واستنتجت الباحثة أنه لا بد أن يكون للمحاسبة القضائية دور بسبب الحجم الكبير لقضايا الفساد والاعتداء على المال العام في الجهات الخاصة لرقابة ديوان المحاسبة الذي يعطي موظفيه صلاحيات لممارسة المحاسبة القضائية ولا يوجد في قانونه ما يدل على ذلك.

واوصت الدراسة لمنح صلاحيات المحاسبة القضائية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمتمثل في ديوان المحاسبة الأردني من أجل تخفيض حجم قضايا الاعتداء على المال العام، ومنح ديوان المحاسبة الاستقلالية المالية والإدارية الكاملة، وتعديل قانون ديوان المحاسبة ليتفق مع متطلبات المحاسبة القضائية والعمل على وضع التشريعات التي تدعم واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم وديوان المحاسبة.

9- دراسة (شعبان، 2015) "مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الإقتصادية من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العمل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي من خلال التعرف على مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية وتوفير المهارات المتخصصة في المحاسبة القضائية ومدى توفر المقومات البيئية وتحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية.

واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبانته وتم توزيع 136 استبانة على أفراد عينة الدراسة وتم استرداد 117 استبانة منها.

وقد توصلت الباحثة إلى أنه تتوفر مقومات أساسية لتطبيق المحاسبة القضائية في قطاع غزة من خلال التأهيل العلمي والعملية ويوجد جهود لإدخال مادة محاسبة قضائية ضمن مناهج تعليمية وتتوفر المهارات المتخصصة والخبرة لدى المحاسبين وهناك طلب وإقبال على المحاسبة القضائية. وخلصت الباحثة إلى اعتماد تدريس مادة المحاسبة القضائية ضمن المناهج التعليمية وعقد ورشات عمل ودورات ومؤتمرات للتعريف بها وسن التشريعات التي تدعم العمل بالمحاسبة القضائية وعقد اتفاقيات بين جمعية المحاسبين ونقابة المحامين لتوفير الفرص لتدريب وتأهيل المحاسبين من الناحية القانونية.

2-4-2 الدراسات الأجنبية :

1. دراسة Elseed And Ahmed ، (2019) بعنوان

"Practicing Forensic Accounting Profession in Sudan and its Role in Reducing the Phenomna of Financial Corruption (Field Study on Sample of Sudanese Business Institutions"

تسلط هذه الدراسة الضوء على الانتشار الواسع لظاهرة الفساد المالي في مؤسسات الأعمال السودانية ودور المحاسبة القضائية في الحد منها.

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مدى انتشار ظاهرة الفساد المالي في السودان وتأثيراتها على أداء مؤسسات الأعمال السودانية ومعرفة الأسباب الحقيقية لظواهر الفساد المالي وآثاره الإقتصادية، ودراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية القضائية وتقليل ظاهرة الفساد المالي في مؤسسات الأعمال السودانية، والمساهمة في زيادة الوعي بالمحاسبة القضائية ودورها المتميز في تحقيق العدالة والحد من ظاهرة الفساد المالي.

ووجدت الدراسة النتائج التالية تساعد في الحد من ظاهرة الفساد المالي: تحقيق المحاسب القضائي في الأنشطة غير القانونية، سلوك محاسب القضائي للمراجعة التشريعية لتقييم الرقابة الداخلية، تقديم المحاسب القضائي الاستشارة في المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية، وإجراء المحاسب القضائي تحليل مالي مفصل للوصول إلى حقيقة الوضع المالي.

أوصت الدراسة بزيادة الوعي بين المحاسبين ومدقيقي الحسابات القضائيين من خلال الندوات وورش العمل، و تدريب المحاسبين القضائيين على كيفية إعداد الحسابات المتعلقة بالمحاسبة القضائية عند

الطلب، و زيادة وعي المحاسبين والمراجعين بالقوانين والقوانين المتعلقة بالدعوى ذات الطبيعة المالية، و زيادة وعي السلطات القضائية والعاملين بأهمية المحاسبة القضائية والدور الذي يقومون به في حل القضايا والمنازعات ذات الطبيعة المالية. و ضرورة إصدار معايير خاصة للمحاسبة القضائية.

2. دراسة (Khersiat, 2018)

"The Role of Forensic Accounting in Maintaining Public Money and Cobating Corruption in the Jordanian Public Sector"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المحاسبة القضائية في القطاع العام و التحديات التي تواجهها في محاولة الحد من الاحتيال والفساد واكتشافهما.

قام الباحث بتوزيع استبيان على (100) موظف من مكاتب التدقيق، وآخري على (30) من موظفي مكتب المساءلة كهيئة إشراف خارجية تقوم بمراجعة الوحدات والإدارات الحكومية.

توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

لعدم السلطات التنظيمية في الحفاظ على الأموال العامة ومكافحة الفساد هناك حاجة ملحة لتحديث وتطوير أساليب وآليات ومنهجيات المراجعة التقليدية. أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك دور مهم للمحاسبة القضائية في الحد من حالات الاحتيال والفساد لدى عينة القطاع، وأظهرت الدراسة الميدانية أيضا أن الفرق بين مهنة المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي له أهمية.

واوصى الباحث:

التنسيق والتعاون المستمرين بين الهيئات التنظيمية ومكافحة الفساد، وهذا دور محوري في تطبيق معايير التدقيق القضائي. وعقد ورش عمل متخصصة في مجالات التدقيق القضائي والرقابة الإدارية ومراقبة الأداء والرقابة الداخلية ومراقبة المناقصات الحكومية و إدارة الودائع والميزانيات الحكومية لرفع كفاءة العاملين في ديوان المحاسبة، وتوحيد التشريعات التي تحكم إصدار المناقصات الحكومية والمشتريات وتعديل قانون النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2016.

3. دراسة (Khersiat, 2018)

"The Role of the Forensic Accountant in the Detection of Tax Fraud in Financial Statements: A Survey Study in the Jordanian Accounting and Auditing Offices and Firms"

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور المحاسب القضائي في الكشف عن الاحتيال الضريبي في البيانات المالية في الأردن.

حيث تهدف الدراسة إلى التأكيد على الحاجة إلى المحاسب القضائي للكشف عن التلاعب في البيانات المالية ومكافحة الاحتيال الضريبي، وتحديد وسائل الكشف عن الاحتيال الضريبي المستخدمة من قبل المحاسب القضائي في الأردن.

تحقيقاً لهذه الغاية، تم توزيع 140 استبياناً، تم استلام 125 منها واعتبرت مقبولة لأغراض هذه الدراسة، واستخدمت الأساليب الإحصائية من خلال برنامج SPSS لتحليل وإختبار فرضيات الدراسة، وتحليل اتجاهات الاختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة التي تتكون من المحاسبين القضائيين العاملين في شركات المحاسبة والمراجعة.

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

إن المحاسب القضائي يستخدم أساليب التحقيق والمهارات التحليلية اللازمة بشكل موضوعي ومناسب من أجل أن يكون لديه أداة قوية يمكن أن تكشف عن الاحتيال والتلاعب في المالية، ويجب أن يكون المحاسب القضائي بموقف مستقل تماما للكشف عن الاحتيال في البيانات المالية وإجراء البحوث التي من شأنها أن تؤدي إلى انحرافات كبيرة في البيانات المالية، وأن يقوم المحاسب القضائي بتطوير مجال أبحاثه واستفساراته بناءً على المدخلات الواردة من مصادر مختلفة، حيث يتمتع المحامي الشرعي بالمؤهلات والخبرات والمهارات اللازمة للكشف عن الاحتيال الضريبي، وأن المحاسب القضائي قادر على اكتشاف التلاعب بالأرقام في البيانات المالية.

واوصت الدراسة إلى زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية في العالم العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، وتعديل وتحسين المناهج الدراسية المتكاملة في الجامعات الأردنية التي تخدم هذا التخصص ووضع تشريعات وأنظمة جديدة ومنتينة، وإصدار قوانين تنظم المحاسبة القضائية وصياغة جديدة معايير مكافحة الاحتيال في البيانات المالية، والحاجة إلى وجود محاسب قانوني في إدارة ضريبة الدخل، والحاجة إلى إجراء أنشطة بحثية في مجال المحاسبة القضائية في العالم العربي بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص.

4. دراسة (EMMANUEL And EZA NWOKA,2019)

"Forensic Accounting And Fraud Prevention in Manufacturing

Companies in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين ممارسات المحاسبة القضائية ومنع الاحتيال في

شركات التصنيع في نيجيريا.

تم تصميم بحث المسح لهذه الدراسة، ويشمل مجتمع الدراسة جميع شركات التصنيع المدرجة في بورصة نيجيريا، وتم إختيار ما مجموعه (10) شركات تصنيع لها فروع في (بورت هاركورت) وضواحيها، وتم توزيع خمسين (50) استبيانًا عشوائيًا على (5) مسؤولي محاسبة في كل مؤسسة من المنظمات المدرجة في العينة. تم جمع بيانات الدراسة بمساعدة الاستبيانات التي صدرت لموظفي المحاسبة في الشركات التي تم أخذ عينات منها. وطريقة البحث المستخدمة لغرض التحليل هي طريقة OLS المعتادة. وتم استخدام طريقة تحليل الانحدار المتعدد العادية.

و أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحقيق في الاحتيال ومنع الاحتيال في شركات التصنيع. و أظهرت النتائج أيضًا وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات دعاوى الاحتيال ومنع الاحتيال في شركات التصنيع.

واستنتج الباحث إلى أن ممارسات التحقيق في الاحتيال مهمة للغاية لمنع الاحتيال في شركات التصنيع. وبالمثل، فإن ممارسات التقاضي في الاحتيال هي عامل مهم في منع الاحتيال. بناءً على ما تقدم، يوصى بأن تزيد شركات التصنيع في نيجيريا من ممارساتها في مجال المحاسبة الجنائية من أجل ردع الاحتيال.

ويمكنهم تحقيق ذلك من خلال جعل التدقيق القضائي للسجلات المالية نشاطًا منتظمًا وروتينيًا. يجب أن يضمن التصنيع التحقيق على وجه السرعة مع أي من الموظفين المتورطين في الاحتيال ومقاضاتهم وفعل ذلك في مرأى ومسمع من الجمهور ليكون بمثابة ردع للآخرين في المستقبل.

واوصت الدراسة بأن تحتفظ شركات التصنيع بخدمات المحاسبين الشرعيين المؤهلين في استخدام أساليب ردع الاحتيال المناسبة من أجل منع الاحتيال قبل حدوثه.

2-4-3 تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

أن دراستنا لدور تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهم العامة يسهم في إضافة علمية جديدة لعلم المحاسبة القضائية، والتي تعتبر من العلوم التي تحتاج إلى بحث ودراسة كونها من العلوم المستحدثة من المحاسبة والمراجعة في الوطن العربي والأردن.

لذا تأتي هذه الدراسة لتقديم إضافة علمية جديدة لم يبحث فيها سابقاً بهذا الشكل وإنما تم التطرق في جزئيات لم توضحها كعلوم ومهن جديدة ومهمة ذات دور كبير داخل الشركات وخارجها، وتقوم بدورها بتقليص الفجوة بين القضاة، والمحاكم في فهم سليم لدعاوى القضايا المالية، بل ان دور المحاسبة القضائية هو دور رادع للفساد الإداري والمالي وهذا ما تم توضيحه بالدراسة.

ومن خلال البحث في الدراسات السابقة ذات الصلة، يمكن بيان اهم ما تتميز به الدراسة الحالية بما يلي :

1. على حد علم الباحث لم يتم البحث باستقلالية المحاسب القضائي في دراسات في الأردن كما في هذه الدراسة حيث حاولت الدراسة تغطية هذا الموضوع بشكل يقدم اضافة جديد وقاعدة يعتمد عليها بدراسات الباحثين مستقبلاً.
2. كذلك قدمت هذه الدراسة أهم الركائز التي تدعم تطوير هذه المهنة بالأردن (المهارات، التشريعات، والاستقلالية) وتوضيح وشرح وافي عن المحاسبة القضائية ومنافعها ومجالاتها ومتطلباتها والاساليب والإجراءات ودورها في الأزمات (فيروس كورونا).

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

تمهيد	1-3
منهج البحث	2-3
مصادر بيانات الدراسة	3-3
أداة الدراسة	4-3
مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة وعينة الدراسة	5-3
خصائص عينة الدراسة	6-3
إختبار الصدق والثبات	7-3
الأساليب الإحصائية المستخدمة	8-3

1.3 تمهيد

في هذا الفصل سيتم تناول منهج البحث ومصادر بيانات الدراسة بالإضافة إلى أداة الدراسة ومجتمع الدراسة، ووحدة المعاينة وعينة الدراسة. وتم عرض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والصدق الظاهري لأداة الدراسة ونتائج إختبار الثبات.

2.3 منهج البحث

في هذه الدراسة تم تبني المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تمثل المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ بهدف تحديد مشكلة الدراسة ووصفها بدقة وصياغة الأسئلة والفرضيات الملائمة لطبيعة الدراسة وجمع البيانات حولها من خلال تصميم استبانة تغطي فرضيات الدراسة بالإضافة إلى التعرف على خصائص عينة الدراسة ومعرفة آراء وتوجهات المبحوثين. أما المنهج التحليلي فقد استخدم في تحليل نتائج الإنحدار الخطي المتعدد لابعاد الدراسة وذلك بهدف إختبار فرضيات الدراسة.

3.3 مصادر بيانات الدراسة

قام الباحث بالاعتماد على مصدرين للبيانات؛ لتحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة، وهما:

1. البيانات الثانوية: وهي الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة، والأبحاث والمقالات المنشورة في المجالات والدوريات العلمية والمقالات ورسائل وأطروحات الماجستير والدكتوراة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدراسة.
2. البيانات الأولية: وهي آراء المبحوثين ضمن عينة الدراسة وقد تم التعرف عليها من خلال الاستبانة التي تم تصميمها من قبل الباحث وهي تمثل أداة الدراسة.

4.3 أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات في هذه الدراسة، وقد تم صياغة هذه الاستبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة بحيث تغطي جميع الجوانب النظرية للدراسة وتجب على أسئلة الدراسة، وفرضياتها وبطريقة تلائم طبيعة عمل المبحوثين ومسمياتهم الوظيفية، وتتكون هذه الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية وهي كما يلي:

1. القسم الأول: ويتعلق بالخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وهي النوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

2. القسم الثاني: ويتكون من جزئين هما

أ. الجزء الأول: ويمثل المتغير المستقل للدراسة بأبعاده الثلاثة وهي (مهارات المحاسب القضائي وتشريعات المحاسبة القضائية واستقلالية المحاسب القضائي) ويتضمن الفقرات من 1 إلى 24.
ب. الجزء الثاني: ويمثل المتغير التابع للدراسة وهو (الفساد الإداري والمالي) ويتضمن الفقرات من 25 إلى 32.

وقد تم إعداد الإجابات في الاستبانة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Five-Item Likert Scale) وكما هو موضح في الجدول التالي

جدول رقم (3-1)

الإجابة	الدرجة
موافق جداً	5
موافق	4
محايد	3
غير موافق	2
غير موافق جداً	1

5.3 مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الأقسام المحاسبية والدوائر المالية، والتدقيق والرقابة في الشركات المساهمة العامة الأردنية والبالغ.

أما وحدة المعاينة فتتكون من مدراء التدقيق والرقابة والمالية والشؤون القضائية والمدققين الداخليين والخارجيين والمحاسبين والعاملين في مجال المحاسبة القضائية من خبراء ومحكمين وفض النزاعات في الشركات المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددهم (220).

أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها عشوائياً حيث تم توزيع (180) استبانته على مدراء التدقيق والرقابة والمالية والشؤون القضائية والمدققين الداخليين والخارجيين وقد تم استرداد (170) استبانة أي ما نسبته (94.4%) من الاستبانات الموزعة، كما تم استبعاد استبانتين غير مكتملتين، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات النهائي (168) استبانة أي ما نسبته (93.3%) من مجموع الاستبانات الموزعة.

6.3 خصائص عينة الدراسة

في هذا الجزء سيتم عرض الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وهي (النوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي) حيث يتضمن هذا العرض التكرارات والنسب المئوية لكل خاصية على حده وكما يلي:

1.6.3 توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي

جدول رقم (3-2): النوع الاجتماعي لأفراد العينة

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	150	89.3%
أنثى	18	10.7%
المجموع	168	100%

يشير الجدول رقم (3-2) إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من الذكور وقد بلغ عددهم (150) وشكلوا ما نسبته (89.3%)، أما الإناث فقد بلغ عددهن (18) وشكلن ما نسبته (10.7%) من أفراد العينة، وهذا يعكس مشاركة محدودة للمرأة ضمن العاملين في مجالات التدقيق والرقابة المالية والمحاسبة القضائية.

2.6.3 توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

جدول رقم (3-3): الفئات العمرية لأفراد العينة

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
من 23 إلى أقل من 36	48	28.6%
من 36 إلى أقل من 50	108	64.3%
50 سنة فأكثر	12	7.1%
المجموع	168	100%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أن (28.6%) من أفراد العينة تراوحت أعمارهم بين 23 إلى أقل من 36 سنة، أما غالبية أفراد العينة فقد تراوحت أعمارهم بين 36 إلى أقل من 50 سنة وبلغ عددهم (108) وبنسبة (64.3%) من أفراد العينة، أما أفراد العينة الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة فقد شكلوا أقل نسبة وهي (7.1%) وكان عددهم (12).

3.6.3 توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (3-4): المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	6	3.6%
بكالوريوس	114	67.9%
ماجستير	30	17.9%
دكتوراه	18	10.7%
المجموع	168	100%

يتضح من الجدول رقم (3-4) أن (3.6%) من أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل دبلوم متوسط وعدادهم (6)، كما أن النسبة الأعلى وهي (67.9%) يحملون الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، أما حملة المؤهلات العليا فقد بلغت نسبتهم (17.9%) لحملة الماجستير و (10.7%) لحملة شهادة الدكتوراه، وهذا يشير إلى أن معظم أفراد العينة على مستوى عالٍ من الدراية والإلمام بجوانب العمل المحاسبي القضائي والتشريعات المحاسبية القضائية.

4.6.3 توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (3-5): سنوات الخبرة لأفراد العينة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	18	10.7%
من 5 إلى أقل من 11 سنة	18	10.7%
من 11 إلى أقل من 16 سنة	48	28.6%
16 سنة فأكثر	84	50.0%
المجموع	168	100%

يلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن أعلى نسبة مئوية لأفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة هي (50.0%) وهي تخص الفئة (16 سنة فأكثر)، تلتها النسبة (28.6%) للفئة (من 11 إلى أقل من 16 سنة)، أما أقل نسبة وهي (10.7%) وقد جاءت مكررة للفئتين (أقل من 5 سنوات) و (من 5 إلى أقل من 11 سنة).

5.6.3 توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (3-6): المسمى الوظيفي لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
42.9	72	محاسب
3.6	6	مدير مالي
25	42	مدقق
13	22	مدير تدقيق
3.6	6	مدير رقابة
4.8	8	محاسب خبير لدى المحاكم
7.1	12	غير ذلك
%100	168	المجموع

يوضح الجدول رقم (3-6) توزيع أفراد العينة تبعاً للمسمى الوظيفي لكل منهم، ويلاحظ أن أعلى نسبة هي للمسمى الوظيفي (محاسب) وبلغت (42.9%) وكان عددهم (72)، أما أقل نسبة فهي للمسميات الوظيفية (مدير مالي) و(مدير رقابة) وبلغت (3.6%) من إجمالي العينة.

7.3 إختبار الصدق والثبات

1.7.3 الصدق الظاهري لأداة الدراسة

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في المحاسبة وأساليب البحث العلمي في جامعة الإسراء وجامعات أخرى وعددهم (6) وذلك بهدف التأكد من صلاحية الأداة والسلامة اللغوية والفنية للعبارات، وقد تم الاستئناس برأيهم حيث تم استبعاد بعض الفقرات التي لا تلائم طبيعة المستجيبين كما تم إضافة فقرات أخرى.

2.7.3 إختبار الثبات لأداة الدراسة

قام الباحث بالتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي، وقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي لكل بعد من أبعاد الدراسة ولجميع فقرات الاستبانة وكما هو موضح في الجدول رقم (7-3) أدناه.

جدول رقم (7-3): إختبار الثبات لأداة الدراسة

الأبعاد	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
مهارات المحاسب القضائي	8	0.890
تشريعات المحاسبة القضائية	8	0.884
استقلالية المحاسب القضائي	8	0.891
الفساد الإداري والمالي	8	0.891
جميع الفقرات	32	0.949

يلاحظ من الجدول رقم (7-3) أن قيم معامل الثبات تراوحت بين (0.884 و 0.949) وهي تعكس اتساق مرتفع على مستوى الأبعاد وعلى مستوى الفقرات ككل، كما يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي تجاوزت القيمة المقبولة احصائياً وهي (0.600) (Sekaran and Bougie, 2012)، وبذلك تم التأكد من ثبات الأداة وصلاحيتها لاستكمال التحليل الإحصائي.

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

بهدف إختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وقد تم تنفيذ هذه الأساليب باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS V22)، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة وهي:

1. النسب المئوية والتكرارات لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

2. إختبار الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس للاتساق الداخلي لأبعاد

وفقرات الاستبانة

3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس الأهمية النسبية لأبعاد الدراسة

4. إختبار مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

5. إختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov- Smirnov Normality Test)

6. تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) لإختبار

الفرضية العامة.

7. تحليل الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Analysis) لإختبار

كل فرضية فرعية من الفرضيات.

الفصل الرابع : النتائج والمناقشة

1-4 تمهيد

2-4 الإجابة على أسئلة الدراسة

3-4 وصف الفساد الإداري والمالي

4-4 نتائج إختبار نموذج الدراسة

5-4 نتائج إختبار فرضيات الدراسة

1-4 تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة الدراسة وفرضياتها، حيث ستم الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال تحديد الأهمية النسبية لابعاد الدراسة وهي (مهارات المحاسب القضائي، تشريعات المحاسبة القضائية، استقلالية المحاسب القضائي)، كذلك سيتم عرض نتائج تحليل فرضيات الدراسة.

2-4 الإجابة على أسئلة الدراسة

تمت الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لإجابات أفراد العينة لكل بعد على حده، وقد تم تحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة ولجميع الفقرات الخاصة بكل بعد تبعاً للمقياس الموضح في الجدول رقم (1-4) أدناه استناداً إلى جدول رقم (1-3)

جدول رقم (1-4) درجات الأهمية النسبية للفقرات

درجة الأهمية النسبية	فئة المتوسط الحسابي
منخفضة	2.33-1
متوسطة	3.67-2.34
مرتفعة	5-3.68

وقد تم احتساب طول الفئة وفقاً للمعادلة التالية

$$1.33 = \frac{1 - 5}{3} = \frac{\text{الحد الأعلى للمقياس} - \text{الحد الأدنى للمقياس}}{\text{عدد مستويات الأهمية}} = \text{طول الفئة}$$

1.2.4 السؤال الاول: ما هو دور مهارات المحاسب القضائي في الحد من الفساد الإداري والمالي

في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

وقد تم تحديد هذا الدور بناءً على آراء ووجهات نظر المستجيبين من أفراد العينة وكما في الجدول

التالي :

جدول رقم (4-2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لفقرات البعد الاول

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
1	يتوفر التاهيل العلمي المناسب والكافي والخاص بفهم العمليات المحاسبية والمالية والتدقيقية وكشف الاحتيال والقانونية.	3.82	0660.	3	مرتفعة
2	يملك الشهادات المهنية اللازمة.	3.68	0603.	5	مرتفعة
3	هناك مواكبة للتطورات والتغيرات التي تتم في علم المحاسبة والتدقيق	3.93	0653.	2	مرتفعة
4	هناك الامام كفاية للتشريعات والقوانين والمعايير وما يستجد عليها.	3.54	0733.	7	متوسطة
5	يملك مهارات الاتصال الشفوي والكتابي وسعة صدر والاستماع.	4.07	0755.	1	مرتفعة
6	يملك مهارات التفاوض واساليب وطرق وإجراءات التحري والنقاضي.	3.79	0863.	4	مرتفعة
7	يملك خبرة في النظم والبرامجيات المحاسبية.	3.64	0720.	6	متوسطة
8	يملك معرفة بثغرات البرامج المحاسبية المختلفة.	3.46	0825.	8	متوسطة
	البعد الاول (مهارات المحاسب القضائي)	3.74	0.727	-	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (4-2) أن أعلى متوسط حسابي لاجابات أفراد العينة على فقرات البعد

الاول وهو (مهارات المحاسب القضائي) بلغ (4.07) للفقرة رقم (5) والتي تنص على (يملك

مهارات الاتصال الشفوي والكتابي وسعة صدر والاستماع) في حين أن ادنى متوسط حسابي بلغ

(3.46) للفقرة رقم (8) والتي نصت على (يملك معرفة بنشرات البرامج المحاسبية المختلفة)، كما أن المقياس العام للبعد الأول بلغ متوسطه الحسابي (3.74) وانحرافه المعياري (0.727) مما يشير إلى أهمية نسبية مرتفعة لهذا البعد حسب وجهة نظر أفراد العينة.

2.2.4 السؤال الثاني: ما هو دور تشريعات المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

وقدمت الإجابة على هذا السؤال من خلال توجهات المبحوثين من أفراد العينة وكما في الجدول

جدول رقم (3-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية ل فقرات البعد الثاني

رقم الفقرة	الدرجة	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة	الاهمية	الفرقة	الوسط الحسابي	
9	متوسطة	0942.	5	متوسطة	3.61	تعد التشريعات والقوانين والمعايير المستخدمة كافية لانجاح عمل المحاسبة القضائية.		
10	متوسطة	0985.	6	متوسطة	3.50	من الضروري ان يتم تشريع قوانين ومعايير تنظم وتشجع العمل بالمحاسبة القضائية.		
11	متوسطة	1.033	8	متوسطة	3.29	تشريع قانون يتيح تشكيل جمعية تنظم وتدعم عمل المحاسبين القضائيين		
12	مرتفعة	0917.	2	مرتفعة	3.86	تشكيل جمعية للمحاسبين القضائيين يساهم في دعم المهنة ويرفع من شأنها.		
13	متوسطة	0774.	7	متوسطة	3.39	تشارك جمعية المحاسبين القضائيين في وضع وتعديل المعايير والمبادئ المهنية		
14	متوسطة	0903.	4	متوسطة	3.62	تساهم تشريعات ومعايير وجمعية المحاسبة القضائية في دعم استقلالية المحاسب القضائي.		
15	مرتفعة	0842.	3	مرتفعة	3.71	يحصل المحاسب القضائي من جمعية المحاسبة القضائية على مزاولة المهنة والتي تلزمه بالتقيد بالتشريعات والقوانين والمبادئ والمعايير المهنية		
16	مرتفعة	0745.	1	مرتفعة	4.14	ايقاف المحاسب القضائي عن مزاولة المهنة اذا ثبت عليه عدم التزامه بالتشريعات والقوانين والمبادئ والمعايير المهنية.		
البعد الثاني (تشريعات المحاسبة القضائية)							3.64	0.893

يشير الجدول رقم (4-3) إلى أن الفقرة رقم (16) والتي تنص على (إيقاف المحاسب القضائي عن مزاوله المهنة اذا ثبت عليه عدم التزامه بالتشريعات والقوانين والمبادئ والمعايير المهنية) حصلت على درجة أهمية بمتوسط حسابي بلغ (4.14)، أما الفقرة رقم (11) فقد كانت الأقل أهمية بمتوسط حسابي يساوي (3.29) وهي تنص على (تشريع قانون يتيح تشكيل جمعية تنظم وتدعم عمل المحاسبين القضائيين)، أما المقياس العام للبعد الثاني (تشريعات المحاسبة القضائية) فقد بلغ متوسطه الحسابي (3.64) وبانحراف معياري قدره (0.893) وهذا يشير إلى درجة أهمية متوسطة لهذا البعد حسب رأي أفراد العينة.

3.2.4 السؤال الثالث: ما هو دور استقلالية المحاسب القضائي في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

وتم تحديد هذا الدور بناءً على آراء ووجهات نظر المستجيبين من أفراد العينة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية ل فقرات البعد الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
17	يجب ان تكون استقلالية المحاسب القضائي مطلقة.	3.68	0891.	4	مرتفعة
18	يجب دعم استقلالية المحاسب القضائي من خلال تشريعات ملزم العمل به.	3.82	0807.	2	مرتفعة
19	المحاسب القضائي الخبير والمتمكن والملم لعلم المحاسبة والقانون والنقاضي والتشريعات يساهم في دعم استقلاليته.	3.83	0761.	1	مرتفعة
20	مراقبة استقلالية المحاسب القضائي من خلال الجهات المختصة.	3.57	0906.	6	متوسطة
21	يدعم مجلس الادارة استقلالية المحاسب القضائي.	3.43	0823.	8	متوسطة
22	تدعم استقلالية المحاسب القضائي استقلالية لجنة التدقيق.	3.71	0883.	3	مرتفعة
23	عدم قبول المحاسب القضائي لي اي عمل يؤثر على استقلاليته.	3.46	0868.	7	متوسطة
24	مسائلة المحاسب القضائي عند قبوله للاعمال التي تؤثر على استقلاليته.	3.57	0823.	5	متوسطة
	البعد الثالث (استقلالية المحاسب القضائي)	3.63	0.845	-	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (4-4) أن أعلى متوسط حسابي لاجابات أفراد العينة على فقرات البعد الثالث كان للفقرة رقم (19) والتي تنص على (المحاسب القضائي الخبير والمتمكن والملم لعلم المحاسبة والقانون والتقاضي والتشريعات يساهم في دعم استقلاليته) وقد بلغ متوسطها الحسابي (3.83)، أما الفقرة الأقل أهمية فهي الفقرة رقم (21) والتي تنص على (يدعم مجلس الادارة استقلالية المحاسب القضائي)، هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي للبعد الثالث (3.63) وانحرافه المعياري (0.845) مما يدل على درجة أهمية نسبية متوسطة لهذا البعد حسب آراء أفراد العينة.

3-4 وصف الفساد الإداري والمالي

في هذا الجزء تم وصف المتغير التابع وهو الفساد الإداري والمالي وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الاستبانة المتعلقة بهذا المتغير، وقد تم تحديد الأهمية النسبية للفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية استناداً إلى آراء ووجهات نظر المستجيبين من أفراد العينة وكما يتضح من خلال الجدول التالي

جدول رقم (4-5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لفقرات المتغير التابع (الفساد الإداري والمالي)

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الأهمية
25	تتوفر المعرفة والمهارة اللازمة عند موظفو التدقيق والرقابة في الشركة للتصدي لأي حالة فساد اداري ومالي .	3.43	1.053	8	متوسطة
26	زيادة المعرفة والمهارة والمتابعة عند المدقق الخارجي على اكتشاف حالات الفساد الإداري والمالي ادت إلى خفض عدد القوائم المالية المضللة	3.68	1.040	6	مرتفعة
27	اعتماد الشركة على تكنولوجيا المعلومات وانظمة المعلومات الحديثة والمتطورة ادت إلى خفض الممارسات غير القانونية	3.68	.968	5	مرتفعة
28	اعتماد الشركة على نظام رقابة داخلية على مستوى عال من الكفاءة والمعرفة والفعالية ادى إلى الحد من الفساد الإداري والمالي .	3.61	1.050	7	متوسطة
29	تعزيز الالتزام بالتشريعات والقوانين وعدم وجود اشخاص تعتبرنفسها فوق القانون والتشريعات ساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي	3.68	0.891	3	مرتفعة
30	عدم اهمال ادارة الشركة تقارير التدقيق يساهم في الحد من الفساد .	3.79	0.820	2	مرتفعة
31	تفعيل دور المسائلة يسهم في الحد من الفساد الاداري والمالي	4.07	0.706	1	مرتفعة
32	زيادة دور المحاسبة القضائية ادى إلى خفض الفساد الإداري والمالي	3.68	0.931	4	مرتفعة
	المتغير التابع (الفساد الاداري والمالي)	3.70	0.932	-	مرتفعة

يتضح من خلال الجدول رقم (4-5) أن أعلى متوسط حسابي لاجابات أفراد العينة على فقرات المتغير التابع كان للفقرة رقم (31) والتي تنص على (تفعيل دور المسائلة يسهم في الحد من الفساد الاداري والمالي) وقد بلغ متوسطها الحسابي (4.07)، تلتها في الأهمية النسبية الفقرة رقم (30) والتي تنص على (عدم اهمال ادارة الشركة تقارير التدقيق يساهم في الحد من الفساد)

بمتوسط حسابي يساوي (3.79)، أما الفقرة الأقل أهمية فهي الفقرة رقم (25) والتي تنص على (تتوفر المعرفة والمهارة اللازمة عند موظفو التدقيق والرقابة في الشركة للتصدي لاي حالة فساد اداري ومالي)، بمتوسط حسابي مقداره (3.43)، مما يدعو إلى المزيد من التركيز على دور المعرفة والمهارة لدى موظفي التدقيق والرقابة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع (الفساد الإداري والمالي) (3.70) وانحرافه المعياري (0.932) مما يدل على درجة أهمية نسبية مرتفعة لهذا المتغير بالاعتماد على آراء أفراد العينة، ويدعو إلى تسليط مزيد من الضوء على هذه المشكلة المؤرقة للمجتمع الأردني.

4-4 نتائج إختبار نموذج الدراسة

وفي هذا الجزء تم أولاً إجراء إختبار مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) للتأكد من مدى ملائمة البيانات لتحليل الإنحدار الخطي المتعدد.

1.4.4 إختبار مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

يهدف هذا الإختبار إلى التأكد من عدم وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة للدراسة، حيث إن وجود مثل هذه المشكلة يؤدي إلى نتائج مضللة للانحدار الخطي المتعدد (Spurious Regression) بسبب ارتفاع الأخطاء المعيارية للمعاملات ويتم التأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) و التباين المسموح (Tolerance)، وقد جاءت نتائج الإختبار كما يلي

جدول رقم (4-6): نتائج إختبار مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح (Tolerance)
مهارات المحاسب القضائي	1.302	0.768
تشريعات المحاسبة القضائية	2.370	0.422
استقلالية المحاسب القضائي	2.555	0.391

يتضح من الجدول رقم (4-6) أن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة كانت أقل من (10 < VIF) كذلك فإن قيم التباين المسموح (Tolerance) أعلى من (0.100) مما يدل على خلو المتغيرات المستقلة من وجود ارتباط مرتفع وبالتالي عدم وجود مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد (Pallant, 2005)

2.4.4 نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)

(Analysis

تم تحليل نموذج الدراسة باستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد وقد كانت النتائج كما يلي

جدول رقم (4-7): نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات				
	Model Summary		ANOVA			(Coefficient)				
	معامل الإرتباط (r)	معامل التحديد (R ²)	Sig F*	الفاء الاحصائي (F)	درجات الحرية (DF)	Sig-t	T	الخطأ المعياري S.E	المعامل β	البيان
الحد من الفساد الإداري والمالي	0.803	0.645	0.000	99.369	3	1310.	1.517	0680.	104-0.	مهارات المحاسب القضائي
						0000.	6.124	0760.	4650.	تشريعات المحاسبة القضائية
						0000.	6.122	0820.	5050.	استقلالية المحاسب القضائي

يمكن تلخيص النتائج في الجدول رقم (4-7) كمايلي

1. بلغت قيمة معامل الارتباط (r) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (0.803)
2. قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.645) وهي تعني أن المتغيرات المستقلة وهي (مهارات المحاسب القضائي و تشريعات المحاسبة القضائية واستقلالية المحاسب القضائي) تفسر ما نسبته 64.5% من التباين في المتغير التابع وهو (الفساد الإداري والمالي).
3. قيمة الفاء الاحصائي (F المحسوبة) تبلغ (99.369) وقيمتها الاحتمالية (sig-F) تبلغ (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ذات دلالة إحصائية وقيمتها لا تساوي صفر.

5-4 نتائج إختبار الفرضيات

1.5.4 نتائج إختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة القضائية (مهارات المحاسب القضائي، تشريعات المحاسبة القضائية، استقلالية المحاسب القضائي) في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهم العامة الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تم إختبار الفرضية الرئيسية باستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis)، ويمكن تلخيص النتائج في الجدول رقم (4-6) جدول نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد كمايلي :

1. بلغت قيمة معامل الارتباط (r) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (0.803)

2. قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.645) وهي تعني أن المتغيرات المستقلة وهي (مهارات المحاسب القضائي و تشريعات المحاسبة القضائية واستقلالية المحاسب القضائي) تفسر ما نسبته 64.5% من التباين في المتغير التابع وهو (الفساد الإداري والمالي).

3. قيمة F الاحصائي (F المحسوبة) تبلغ (99.369) وقيمتها الاحتمالية (sig-F) تبلغ (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ذات دلالة إحصائية وقيمتها لا تساوي صفر، مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

2.5.4 نتائج إختبار الفرضية الفرعية الاولى

(H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهارات المحاسب القضائي للحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تم إختبار الفرضية الاولى باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Analysis)، وقد جاءت النتائج كما هو موضح تالياً

الجدول رقم (4-8): نتائج إختبار الفرضية الاولى

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات				
	Model Summary		ANOVA			(Coefficient)				
	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	Sig F*	الفاء الاحصائي (F)	درجات الحرية (DF)	Sig-t	t	الخطأ المعياري S.E	المعامل B	البيان
الحد من الفساد الإداري والمالي	0.315	0.099	0.000	18.321	1	0.000	4.280	0.095	0.406	مهارات المحاسب القضائي

يشير الجدول رقم (4-8) إلى معامل الارتباط بين متغير مهارات المحاسب القضائي والمتغير التابع وهو الفساد الإداري والمالي يساوي (0.315)، كما معامل التحديد (R^2) يبلغ (0.099) أي أن متغير مهارات المحاسب القضائي يفسر ما نسبته 9.9% من التباين في متغير الفساد الإداري والمالي، كذلك يلاحظ أن قيمة معامل المتغير تساوي (0.406) وقيمة (t) المحسوبة تساوي (4.280) وبقيمه احتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$). وبناءً على ما تقدم يتم رفض الفرضية العدمية الأولى ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهارات المحاسب القضائي للحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)).

3.5.4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

(H_02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتشريعات المحاسبة القضائية للحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تم اختبار الفرضية الثانية باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Analysis)، وقد جاءت النتائج كما هو موضح تالياً

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات				
	Model Summary		ANOVA			(Coefficient)				
الحد من الفساد الإداري والمالي	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	Sig F*	الفاء الاحصائي (F)	درجات الحرية (DF)	Sig-t	t	الخطأ المعياري S.E	المعامل B	البيان
	0.751	0.564	0.000	214.651	1	0.000	14.561	0.054	0.797	تشريعات المحاسبة القضائية

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-9) أن معامل الارتباط بين متغير تشريعات المحاسبة القضائية والمتغير التابع وهو الفساد الإداري والمالي يساوي (0.751)، كما أن معامل التحديد (R^2) يبلغ (0.564) أي أن متغير تشريعات المحاسبة القضائية يفسر ما نسبته 56.4% من التباين في متغير الفساد الإداري والمالي، كذلك يلاحظ أن قيمة معامل المتغير تساوي (0.797) وقيمة (t) المحسوبة تساوي (14.561) وبقيمه احتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

وبناءً على ما تقدم يتم رفض الفرضية الصفرية الثانية ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتشريعات المحاسبة القضائية للحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)).

4.5.4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

(H_03): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية المحاسب القضائي للحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تم اختبار الفرضية الثالثة باستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear

Regression Analysis) وقد جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (4-10) أن معامل الارتباط بين متغير استقلالية المحاسب القضائي والمتغير التابع وهو الفساد الإداري والمالي يساوي (0.749)، كما أن معامل التحديد (R^2) يبلغ (0.562)

الجدول رقم (4-10): نتائج إختبار الفرضية الثالثة

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات (Coefficient)				
	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	Sig F*	الفاء الإحصائي (F)	درجات الحرية (DF)	Sig-t	t	الخطأ المعياري S.E	المعامل β	البيان
الحد من الفساد الإداري والمالي	0.749	0.562	0.000	212.742	1	0.000	14.586	0.057	0.831	استقلالية المحاسب القضائي

أي أن متغير استقلالية المحاسب القضائي يفسر ما نسبته 56.2% من التباين في متغير الفساد الإداري والمالي، كذلك يلاحظ أن قيمة معامل المتغير تساوي (0.831) وقيمة (t) المحسوبة تساوي (14.586) وبقيمه احتمالية تساوي (0.0) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

وبناءً على ما سبق ذكره يتم رفض الفرضية الصفرية الثالثة ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية المحاسب القضائي في الحد من الفساد الإداري والمالي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 تمهيد :

يمثل هذا الفصل الخلاصة النهائية للدراسة الحالية، لأنه يقدم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وكذلك يتناول أهم التوصيات التي أسفرت عنها هذه الدراسة في ضوء نتائجها، وعلى النحو التالي:

2-5 النتائج

تناولت الدراسة دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية وفيما يلي مناقشة لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج :

1-2-5 مناقشة النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة :

1. أظهرت النتائج أن مهارات المحاسب القضائي هو أحد ابعاد المحاسبة القضائية يشير إلى

أهمية نسبية مرتفعة لهذا البعد حسب وجهة نظر أفراد العينة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.74 وبلغ الانحراف المعياري له 72.7% ويعود السبب لإمتلاك القطاع المبحوث مهارات علمية وعملية تتلائم مع العمليات المحاسبية والمالية المتعلقة بالاحتيايل، ويرغب القطاع المبحوث بمواكبة التطوير الذي يتم في علم المحاسبة والتدقيق، كما يركز القطاع على مهارات الإتصال الشفوي والكتابي وسعة صدر والإستماع وإجراءات التحري، وهذا يتفق مع دراسة(عزايذة، 2018).

2. أظهرت النتائج أن تشريعات المحاسبة القضائية هو أحد ابعاد المحاسبة القضائية، ويشير

إلى أهمية نسبية متوسطة لهذا البعد حسب وجهة نظر أفراد العينة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.64 وبلغ الانحراف المعياري له 89.3% ويعود السبب للاهتمام النسبي المتوسط

من قبل القطاع المبحوث بتشريعات المحاسبة القضائية بينما أبدى القطاع المبحوث اهتمامهم بمحاسبة من يخرق التشريعات، وهذا يتوافق مع دراسة (فرح، 2017).

3. أظهرت النتائج أن استقلالية المحاسب القضائي هو أحد أبعاد المحاسبة القضائية، و يشير إلى أهمية نسبية متوسطة لهذا البعد حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.63 وبلغ الانحراف المعياري له 84.5% حسب وجهة نظر أفراد العينة ويعود السبب لعدم إيمان القطاع المبحوث المطلق بالاستقلالية وحيث ان الاستقلالية يجب ان تكون مرتفعة، فيعتبر هذا مؤشر على أن القطاع المبحوث لا يوجد عنده استقلالية بدرجة مرتفعة إنما يعني قبولهم أو تعرضهم لدرجة من عدم الاستقلالية وهذا يتفق مع دراسة (Kherisat)، (2018).

4. أظهرت النتائج الخاصة بالمتغير التابع (الفساد الإداري والمالي) إلى أهمية نسبية مرتفعة لهذا البعد اعتماداً على وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.7) وبلغ الانحراف المعياري (0.932)، وحققت فقرة تفعيل دور المسائلة على اعلى متوسط حسابي والذي بلغ مقداره (4.07) بأهمية نسبية مرتفعة بحسب اجابة افراد العينة تلتها فقرة عدم إهمال ادارة الشركة تقارير التدقيق بمتوسط حسابي يساوي (3.79)، وكانت ادنى أهمية لفقرة توفر المعرفة والمهارة عند موظفي التدقيق للتصدي لأي حالة فساد بمتوسط حسابي بلغ مقداره (3.43). وهذه الأهمية المرتفعة تدل على حجم هذه المشكلة (الفساد الإداري والمالي) التي تؤرق ليس فقط الشركات والإقتصاد بل المجتمع بشكل عام، وهذا يدعو إلى المزيد من الجهد للحد منها من خلال عدة جوانب منها : تفعيل دور المسائلة، وعدم اهمال ادارة الشركة تقارير التدقيق، والتركيز على دور المعرفة والمهارات المتعددة للتصدي للفساد .

2-2-5 مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة :

1. أظهرت النتائج وجود أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة (مهارات المحاسب القضائي، تشريعات المحاسبة القضائية، استقلالية المحاسب القضائي) قد فسر مانسبته 64.5% من التباين في المتغير التابع (الفساد الإداري والمالي) وبالتالي فإن هناك معنوية لتطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر المبحوثين .
2. أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لمهارات المحاسب القضائي للحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
3. أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لتشريعات المحاسبة القضائية للحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
4. أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لاستقلالية المحاسب القضائي في الحد من الفساد الإداري و المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3-5 توصيات الدراسة :

1. تقترح الدراسة بزيادة الإهتمام من قبل إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية بعمل المدققين وإعطائهم مزيداً من الاستقلالية، وتفعيل دور المسائلة، وعدم اهمال إدارة الشركة تقارير التدقيق .
2. تقترح الدراسة تبني الجامعات الأردنية تدريس مساقات وطرح برامج الدراسات العليا خاصة بالمحاسبة القضائية.
3. تقترح الدراسة تبني الجمعيات المهنية المختصة بمهنة المحاسبة والتدقيق التعريف بالمحاسبة القضائية والتعاون مع الجمعيات والجهات المختصة بالمحاسبة القضائية لعقد ورش وبرامج تدريبية.
4. تأسيس جمعية مهنية خاصة بمهنة المحاسبة القضائية.

5. تقترح الدراسة على الشركات المساهمة العامة الإستعانة بخدمات المحاسب القضائي من خلال توظيف أشخاص متخصصين بالمحاسبة القضائية أو التعاقد معهم لتقديم خدماتهم، والإهتمام بمهارات العاملين من خلال عقد ورش عمل وندوات و مؤتمرات خاصة بالمحاسبة القضائية.
6. تقترح الدراسة على هيئة الاوراق المالية توظيف خبراء بالمحاسبة القضائية لتدقيق تقارير ووثائق الشركات.
7. توصي الدراسة الجهات القضائية تعيين محاسبين قضائيين أو التعاقد معهم لتقديم خدماتهم بشكل اوسع.
8. تعاون الجهات الرسمية الحكومية و الجمعيات المهنية فيما بينها لسن التشريعات المناسبة للمحاسبة القضائية التي تحافظ على إستقلالية المحاسب القضائي.

الفصل السادس : المصادر والمراجع**1-6 المراجع العربية****2-6 المراجع الأجنبية**

1-6 المراجع العربية

- 1- الأسدي، عدي غني عبود، "دور تقنيات المعلومات في وضع استراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي في العراق"مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، العدد 4، 2019.
- 2- الخالدي، صلاح هادي، 2017"إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي"كتاب من مطبوعات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 3- الخضر، عادل صلاح، "المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي"رسالة دكتوراه، 2018.
- 4- الساكت، غالب حسين، 2016، دور المحاسبة القضائية في الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية - دراسة ميدانية على العاملين في مكاتب المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- 5- السيسي، نجوى أحمد، ٢٠٠٦، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الاول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- 6- الكبيسي، عبد الستار (2016)"دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن"المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 1، 2016.
- 7- الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار عيدان، "المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة، ندوة علمية حول"المحاسبة القضائية في دولة قطر"عقدت بمقر جمعية المحاسبين القانونيين القطرية 2011م.

8- برغل، لينا مصطفى (2015) "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.

9- بقاعين، نسرین عصام عايد (2015) "أثر تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية.

10- حسام هاشم، هيثم سعيد، إخلص داود، 2018، فاعلية إجراءات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والإداري، مجلة الإدارة والاقتصاد.

11- خليل، محمد أحمد ابراهيم (2017) "تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش و الاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية" دراسة إختبارية - مجلة المحاسبة والمراجعة - المجلد الخامس - العدد الاول يناير 2017

12- شعبان، إنعام عثمان (2015) "مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الإقتصادية من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العمل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية (غزة).

13- فرح، موسى يوسف (2017) "العوامل المؤثرة على دور المحاسبة القضائية بالتصدي للفساد المالي في الشركات المدرجة في بورصة عمان" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

- 14- عاطف محمد أحمد، 2014، دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة والمراجعة.
- 15- عبد الرحمن، حامد عبداللطيف، جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها، 2012.
- 16- عبدالله، منى علي حسن (2017) "اثر تطبيق المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية.
- 17- عبد المجيد، عبد المجيد محمود، الفساد (تعريفه - صورته - علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى) كتاب الجزء الاول، 2014.
- 18- عزيزة، سري عمر "دور تطبيق المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات غسل الاموال" رسالة ماجستير (2018)
- 19- كردودي صبرينة و وصاف عتيقة، "الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية / العدد: 07 - 2016.
- 20- لطف، امين السيد احمد (2014)، قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية، الدار الجامعية - الاسكندرية 84 شارع زكريا غنيم - تانيس سابقا.
- 21- محمد، ناهض نمر، 2014، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية (دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني في قطاع غزة).

- 22- مطاحن، ريم خالد (2015) "المحاسبة القضائية في إطار مهام الرقابة المالية العليا لديوان المحاسبة في الأردن" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- 23- مقداد احمد الجليلي، رافي نزار جميل، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال - دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد ثلاثة وتسعون، 2012.
- 24- منوخ، أسامة زيد محمد (2017) "دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.
- 25- دليل الأسوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد (المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا) الأسوساي 2003.
- 26- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ملخص الدليل التدريبي حول امتثال القطاع الخاص والتحليل الجنائي تشرين اول 2018 .
- 27- جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، 2013.
- www.arablegalnet.org الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

1. Okoye, Emmanuel & Ndah, Eze Nwoka (Mar ,2019)"Forensic Accounting And Fraud Prevention in Manufacturing Companies in Nigeria" International Journal of Innovative Finance and Economics Research.
2. Elseed ,Abdelsalam and Ahmed ,Sherien ," Practicing Forensic Accounting Profession in Sudan and its Role in Reducing the Phenomna of Financial Corruption (Field Study on Sample of Sudanese Business Institutions)" Volume 4, Issue 12, December – 2019 International Journal of Innovative Science and Research Technology.
3. Khersiat ,Ola Mohammad (February ,2018)"The Role of Forensic Accounting in Maintaining Public Money and Combating Corruption in the Jordanian Public Sector"International Business Research; Vol. 11, No. 3; 2018 Published by Canadian Center of Science and Education.
4. Khersiat ,Ola Mohammad (April ,2018)"The Role of the Forensic Accountant in the Detection of Tax Fraud in Financial Statements: A Survey Study in the Jordanian Accounting and Auditing Offices and Firms"International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 5; 2018 ,Published by Canadian Center of Science and Education.
5. Baker, Abed AlRahman Mohammad, AND ,Albainy (March,2018) "The Impact of Tax Governance on the Governmental Corruption level in Jordan"International Business Research; Vol. 11, No. 4; 2018 ,Published by Canadian Center of Science and Education.
6. Association of Certified Fraud Examiners, (ACFE),"Report to The Nation on Occupational Fraud and Abuse"2012.
7. Association of Certified Fraud Examiners, (ACFE),"Report to Career fraud ,Study fraud in the world" 2016
8. Ayoib Che Ahmad AND Rose Shamsiah Samsudin ,"Forensic

Accounting Knowledge and Mindset on Task Performance Fraud Risk Assessment", *International Journal of Business and Management*. Vol. 9, No. 9; 2014

9. Eyisi A. S. and Ezuwore C. N , "The Impact of Forensic Auditors in Corporate Governance", *Research Journal of Finance and Accounting* www.iiste.org Vol.5, No.8, 2014

10. James Di Gabriele and Marianne Ojo "Objectivity and Independence: The Dual Roles of External Auditors and Forensic Accountants", *Journal of Forensic & Investigative Accounting* Vol.3, Issue 2, Special Issue, 2011

11. Davis, Charles; Farrell, Ramona; Ogilby, Suzanne; *Characteristics and Skills of the Forensic Accountant*. AICPA, Forensic and Valuation Services FVS Section, 2010.

12. owojori and asaolu , "The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World", *European Journal of Scientific Research* 2009.

13. World Bank Group , "The Stolen Asset Recovery Initiative (StAR)" 2007.

14. Grippo, Frank. *Introduction to Forensic Accounting*, The National Public Accountant, June 2003.

15. Oosterfeld , "corruption and development", *Journal of Economic Growth* , 1989.

16. Pallant, J. 2005. *SPSS survival manual. A step by step guide to data analysis using SPSS for windows (version 12)*. 2nd Edition, Open University Press, New York.

17. Sekaran, Uma and Bougie, Roger. "Research Methods for Business" 5th Ed. 2012, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom.

18. Corporate finance institute (CFI. 2020)

<http://courses.corporatefinanceinstitute.com/collections>

الملحق رقم (1)**أداة الدراسة****استبانة بحث علمي**

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة

تحية طيبة، وبعد،

تعتبر هذه الاستبانة جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة/ كلية

الأعمال/ جامعة الإسراء، بعنوان:

"دور تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة

العامة الأردنية"

إنّ مساهمتكم في الإجابة عن فقرات أداة الدراسة هي محل شكر وتقدير واحترام للجهد الذي تبذله

لمساعدة الباحث في الحصول على معلومات وبيانات واقعية وحقيقية عن موضوع الدراسة، علماً

بأنّ جميع البيانات الواردة سوف تعامل بسرية تامة، راجياً من سعادتكم التكرم بالإجابة عن فقرات

الاستبانة، من خلال () امام العبارة التي ترى أنّها أقرب إلى رأيك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث: أحمد عبدالحميد الرعود

الجزء الاول: الخصائص الديموغرافية:

1. الجنس:

أنثى	ذكر
------	-----

2. العمر:

أقل من 23 سنة	23-36 سنة	36-50 سنة	أكثر من 50 سنة
---------------	-----------	-----------	----------------

3. المستوى التعليمي:

دبلوم متوسط	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
-------------	-----------	---------	---------

4. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات	5-11 سنة	11-16 سنة	أكثر من 16 سنة
----------------	----------	-----------	----------------

5. المسمى الوظيفي :

محاسب	مدير مالي	مدقق	مدير تدقيق
مدير رقابة	محاسب قضائي	محاسب خبير لدى المحاكم	غير ذلك

القسم الثاني: يرجى قراءة كل فقرة من هذه الفقرات ووضع إشارة (X) عند البديل الذي يعكس رأيك.

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
المتغير المستقل : المحاسبة القضائية : وتتضمن الأبعاد التالية :						
1. المهارات :						
1	يتوفر التاهيل العلمي المناسب والكافي والخاص بفهم العمليات المحاسبية والمالية والتدقيقية والقانونية والمقدرة على كشف الاحتيال.					
2	يملك الشهادات المهنية اللازمة.					
3	هناك مواكبة للتطورات والتغيرات التي تتم في علم المحاسبة والتدقيق					
4	هناك المام كاف بالتشريعات والقوانين والمعايير الدولية وما يستجد عليها.					
5	يملك مهارات الاتصال الشفوي والكتابي وسعة صدر وحسن الاستماع.					
6	يملك مهارات التفاوض وأساليب وطرق وإجراءات التحري والتقاضي.					
7	يملك خبرة في النظم والبرامجيات المحاسبية.					
8	يملك معرفة بنقاط القوة والضعف بالبرامج المحاسبية المختلفة.					
2. تشريعات المحاسبة القضائية						
9	تعد التشريعات والقوانين والمعايير المستخدمة كافية لإنجاح عمل المحاسبة القضائية					
10	تطبق إدارة الشركة التشريعات العالمية للمحاسبة القضائية.					
11	تدعم إدارة الشركة تأسيس جمعية تنظم وتدعم عمل المحاسبة القضائية.					
12	تأسيس جمعية للمحاسبة القضائية يساهم في دعم المهنة ويرفع من شأنها.					

					13	تشارك جمعية المحاسبة القضائية في وضع وتعديل المعايير والمبادئ المهنية
					14	تساهم تشريعات ومعايير وجمعية المحاسبة القضائية في دعم استقلالية عمل المحاسبة القضائية.
					15	يحصل المحاسب القضائي من جمعية المحاسبة القضائية على مزاولة المهنة والتي تلزمه بالتقيد بالتشريعات والقوانين والمبادئ والمعايير المهنية
					16	إيقاف المحاسب القضائي عن مزاولة المهنة إذا ثبت عليه عدم التزامه بالتشريعات والقوانين والمبادئ والمعايير المهنية.
3. استقلالية المحاسب القضائي						
					17	يوجد استقلالية مطلقة للعاملين بالمحاسبة القضائية.
					18	توفر إدارة الشركة الدعم لاستقلالية العاملين بالمحاسبة القضائية من خلال تشريعات ملزم العمل به.
					19	الخبير الذي يعمل بالمحاسبة القضائية والمتمكن والملم لعلم المحاسبة والقانون والتقاضي والتشريعات يساهم في دعم استقلاليته
					20	يتوفر نظام لمراقبة استقلالية العاملين بالمحاسبة القضائية.
					21	تدعم إدارة الشركة استقلالية للعاملين بالمحاسبة القضائية.
					22	تدعم استقلالية المحاسبة القضائية استقلالية لجنة التدقيق.
					23	تدعم إدارة الشركة عدم قبول المحاسب القضائي لأي عمل يؤثر على استقلاليته.
					24	مساءلة المحاسب القضائي عند قبوله للأعمال التي تؤثر على استقلاليته.
المتغير التابع: الفساد الإداري والمالي						
					25	تتوفر المعرفة والمهارة اللازمة عند موظفي التدقيق والرقابة في الشركة للتصدي لأي حالة فساد إداري ومالي.
					26	زيادة المعرفة والمهارة والمتابعة عند المدقق الخارجي على اكتشاف حالات الفساد الإداري والمالي أدت إلى خفض

					عدد القوائم المالية المضللة
					27 اعتماد الشركة على تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات الحديثة والمتطورة أدت إلى خفض الممارسات غير القانونية.
					28 اعتماد الشركة على نظام رقابة داخلية على مستوى عالٍ من الكفاءة والمعرفة والفعالية أدى إلى الحد من الفساد الإداري والمالي.
					29 تعزيز الالتزام بالتشريعات والقوانين ساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي.
					30 عدم إهمال إدارة الشركة تقارير التدقيق يساهم في الحد من الفساد.
					31 تفعيل دور المساءلة يساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي.
					32 زيادة دور المحاسبة القضائية أدى إلى خفض الفساد الإداري والمالي

الملحق الثاني

قائمة بإسماء السادة محكمي أداة الدراسة

اسم الدكتور	الرتبة العلمية	مكان العمل / الجامعة	التخصص
سامر العكور	استاذ مساعد	جامعة العلوم الاسلامية	محاسبة
عبدالله مروان	استاذ مشارك	جامعة العلوم الاسلامية	محاسبة
أحمد بواعنة	استاذ مساعد	جامعة العلوم الاسلامية	محاسبة
اياد الحياصات	استاذ مساعد	جامعة العلوم الاسلامية	محاسبة
عثمان حسين	استاذ مشارك	جامعة الاسراء	محاسبة
محمد الشبيلات	استاذ مساعد	جامعة الطفيلة	محاسبة

The Role Of Forensic Accounting In Limiting Administrative And Financial Corruption In the Jordanian Listed Companies

Prepared by Ahmad Abd Alhameed Alroud

Supervised by Dr. Haitham Mubaideen

Abstract

The study aimed to identify the role of forensic accounting in fighting administrative and financial corruption by shedding lights on the importance and benefits of the application of forensic accounting in the public shareholding companies in Jordan. To achieve the objectives of the study, a descriptive analytical approach has been used, and a questionnaire was designed and distributed to employees in the financial, auditing and internal control departments of Jordanian listed companies. Out of 180 questionnaires, 168 usable questionnaires were analyzed through the SPSS program and several appropriate statistical methods have been used to enhance the soundness and the analysis of the study.

Among the most important results of this study is that there is a statistically significant effect at ($\alpha \leq 0.05$) for the role of the application of forensic accounting (skills of forensic accountant, forensic accounting legislation, forensic accountant independence) in limiting administrative and financial corruption in public shareholding companies in Jordan. The findings showed that skills of forensic accountant obtained the highest degree of the effects on fighting administrative and financial corruption whereas forensic accountant independence gained the lowest effect.

The study provided several recommendations, the most important of which is to emphasize the role of public shareholding companies in supporting the skills of their employees by sponsoring conferences and holding seminars and workshops to increase the awareness of the vital roles of forensic accounting in limiting corruption. Furthermore, the study also recommend that regulating bodies shall support the establishment of an association for forensic accounting profession in order to control the profession, pay attention to the skills and competencies of its members and enhance its professional role in reducing financial and administrative corruption.

Keywords: forensic accounting, administrative and financial corruption